خريطة لبنان الدينية

(الخصائص المكانية والآثار السياسية)

د. رضا محمد السيد سليم(*)
د. سماح عبد القادر عجلان(**)

مقدمة:

ينظر الجغرافيون إلى الدين Religion[1] على أنه نظام ثقافي Cultural System،

(*) أستاذ مساعد الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية.
(**) أستاذ مساعد الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية.

(1) في اللغة العربية مصدر كلمة «الدين» من الفعل دان أي خضع وأطاع، ويشير إلى أن الإنسان مدان ومكلف بالوفاء بدينه أمام الديان - الله، كما يعني الطاعة والانقياد لله (مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، القاهرة، 1994، ص199، 241). أما في اللغة الإنجليزية يُستمد مصطلح الدين Religion من الكلمة اللاتينية Religio التي هي مشتقة من الكلمة Relegere بمعنى إعادة الوصل بطريقة منتظمة، أو من الكلمة Relegare بمعنى الارتباط، وكلتا الكلمتين تشير إلى الإحساس المصحوب بواجب ما تجاه الآلهة (Guido, B.; et al. Dictionary of race, ethnicity and culture., 2003. p.283). أما الدين في الاصطلاح فقد نال من الباحثين محاولات عدة لتعريفه، كل منطلق من وجهة النظر العلمية لتخصصه، فعلماء النفس وصفوا الدين بأنه إسقاط للرغبات الإنسانية؛ واعتبره المفكرون السياسيون أحد وسائل الضبط الاجتماعي التي تلطف المخاوف الغريزية للإنسان (أندرو إدجار و بيتر سيدجويك، موسوعة النظرية الثقافية: المفاهيم والمصطلحات الأساسية، ترجمة: هناء الجوهري، العدد 1357، 2009، ص309). وينظر علماء الاجتماع وفي مقدمتهم «إميل دوركايم» للدين كمؤسسة اجتماعية من المعتقدات والممارسات قوامها التفرقة بين المقدس والعلماني، ولها جانبان: الأول روحي يضم العقائد والوجدان، والثاني مادي ينطوي على الطقوس والعبادات (مصطفى النشار، مفهوم الدين وتصنيف الأديان: التحليل العلمي والرؤى الفلسفية، الاستغراب، العدد 13، 2018، ص157). وطور N. Smart المفهوم الاجتماعي للدين بتعريف أشمل يقول: إن أي دين هو عبارة عن كائن حي ذي ستة أبعاد، يشتمل - عادة - على عدد من العقائد، والأساطير، والتعاليم الأخلاقية، والطقوس، =

يتكون من مُرَكب متكامل من المعاني والرموز والسلوكات، التي يعبر عنها مجتمع التابعين. ويقوم الدين على مجموعة من المفاهيم المعيارية أو المعطيات التي تُخبر البشر بالطرق التي يفهمون بها العالم (المكان) الذي يعيشون فيه، ويتصرفون داخله، ويؤثرون فيه[1]. ويؤكد هذه الفكرة الجغرافية القول إن الدين يعد أحد أسس الثقافة وواحد من الخيوط الحيوية في نسيج المجتمعات البشرية[2]، ويعني هذا أن الدين يُحدد بشكل كبير التنظيم البشري للمكان الذي يُعد التنظيم السياسي جزءًا منه، أي إن هناك علاقة وثيقة بين الدين والسياسة والمكان - الجغرافيا (شكل 1).

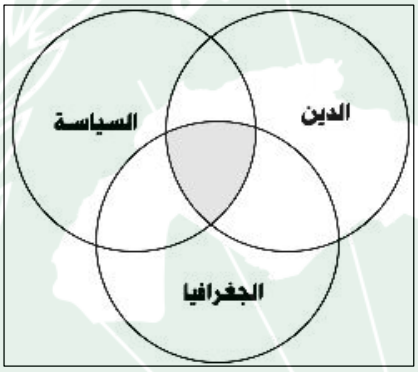

شكل (1) العلاقة بين الدين والسياسة والجغرافيا

«الدين والسياسة» جملة تقبل القراءة العلمية من زوايا مختلفة، وقراءة الجغرافيا السياسية لهذه الجملة تختلف عن قراءة باقي العلوم الاجتماعية والإنسانية، فلا تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة ممارسة النشاط السياسي باسم الدين - الدولة الدينية Religious State، بل تنظر للدين بوصفه ظاهرة تحوز تأثيرًا ونفوذًا واضحًا على تشكيل المناخ السياسي political climate في مختلف دول العالم، لما تملكه من خصائص جغرافية لا يمكن التغافل عنها، عند رصد وتحليل الأوضاع السياسية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي؛ ويشهد على ذلك ما تحدثه تباينات الخريطة الدينية بالدولة

= والنظم الاجتماعية، ويستمد حيويته ونشاطه من مختلف أنواع الخبرات الدينية (إدجار وسيدجوك، 2009، المرجع السابق، ص310). ويرى الفلاسفة الدين بأنه جملة من الإدراكات والاعتقادات والأفعال الحادثة للنفس جراء حبها لله وعبادته وطاعتها لأوامره (النشار، 2018، المرجع السابق، ص156).

(1) Stump, R. (2008). The geography of religion: faith, place, and space. Lanham: Rowman & Littlefield publishers, Inc. P. 7.

(2) Park, C. (1994). Sacred worlds: an introduction to geography and religion. London: Routledge. P. 5.

من تنافر داخلي Internal Disharmony، أو ما تنتجه من حروب أهلية Civil Wars، أو ما تثيره من معارك بين الدول Inter-state wars. فالسلطة الكبيرة التي يحوزها الدين تؤثر بوضوح على الأداء السياسي للسكان، وتلقي بظلالها على ترتيبات وبنية النظم السياسية Regiems ومن ثم على العلاقات بين الدول[1].

ويؤكد الفكرة السابقة أنَّ الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة الجوانب السياسية Political aspects للدين التي لها صلة بالمكان Place[2]. ويعني ذلك أن الجغرافيا السياسية تهتم برصد أثر الدين في تشكيل اللاندسكيب السياسي Political landscape مكانيًا؛ ويقع هذا الاهتمام في منطقة التقاطع بين الدين والسياسة والجغرافيا، أي في منطقة الالتقاء الواقعة بين هذه العلوم الثلاثة.

النطاق المكاني للدراسة:

تتمثل منطقة الدراسة في الجمهورية اللبنانية[3] (شكل 2)، إحدى دول الجناح

(1) Short, J. (1993). An introduction to political geography. 2nd. London: Routledge. P.94; Park, C. (1994). Op. Cit. P. 5-6.

(2) Glassner, M.; De Blij, H. (1980). Systematic political geography. N.Y: John Willey & Sons. P 547.

(3) لبنان دولة حديثة العهد، أنشئت وفقًا لاتفاقية سايكس بيكو بين بريطانيا وفرنسا عام 1916، وأُعلن إنشاؤها باسم «الجمهورية اللبنانية الكبير» في سبتمبر عام 1920 تحت الانتداب الفرنسي، ثم تغير اسمها إلى «الجمهورية اللبنانية» في مايو عام 1926، ونالت استقلالها عن فرنسا عام 1942م (Humud, C. Lebanon. Washington DC: Congressional Research Service, 2017. p.1-2). تنتسب لبنان باسمها إلى جبل لبنان، وهي كلمة سامية الأصل، لفظها العبرانيون «ليبانون» والآشوريون «ليبانو»، ونسب الاسم إلى البياض، بسبب تراكم الثلوج على قمم الجبال، لمدة قد تبلغ خمسة شهور في السنة، أو قد يكون الاسم بسبب بياض طبقات الصخور الكلسية المتواجدة بمرتفعاته (حسن سيد أبو العينين، لبنان دراسة في الجغرافيا الطبيعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص15). وذهب البعض إلى نسب اسم لبنان إلى شجر اللبن، وهو نوع من الأشجار كان ينمو في لبنان ويعطي في الربيع أزهارًا بيضاء، وينتج الجذع صمغًا طيب الرائحة، كان القدماء يصنعون منه البخور (لبنى بهولي، الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف: بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير – بسكرة، 2010، ص69).

الآسيوي للوطن العربي، تقع في جنوب غربي قارة آسيا بين دائرتي عرض 38ً 3ً 33° و35ً 4ً 34° شمالًا، وبين خطي طول 22ً 5ً 35° و25ً 37ً 36° شرقًا. يجاورها من جهة الشمال ومن جهة الشرق الجمهورية العربية السورية بحدود يقدر طولها بنحو 375 كيلومترًا، ويجاورها من جهة الجنوب دولة فلسطين بحدود يبلغ طولها نحو 97 كيلومتر، أما من جهة الغرب فيحدها البحر المتوسط بساحل يبلغ طوله نحو 225 كيلومترًا[1]. وتقدر مساحة الجمهورية اللبنانية بنحو 10452 كيلومترًا مربعًا، مقسمة إداريًا إلى ثمان محافظات[2]. ودينيًا تضم الجمهورية اللبنانية طوائف عديدة، إسلامية ومسيحية، فهي أكثر الدول العربية تعقيدًا من هذه الناحية، وتلك التعددية الطائفية تلعب دورًا مهمًا في الحياة السياسية وبنية النظام السياسي بها[3].

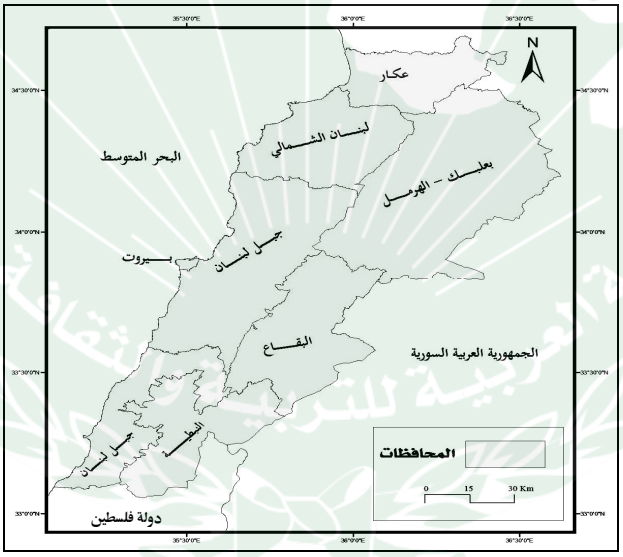

شكل (2) الجمهورية اللبنانية: الموقع والمحافظات

المصدر: فرادي وآخرون، 2012، 25؛ CAS, 2020, 18-19

(1) Anderson, E.; Anderson, L. (2010). An atlas of Middle Eastern affairs. London: Routledge. P 123.

(2) CAS; et al (2020). Labour force and household living conditions survey 2018-2019. Beirut. Pp 18-19.

(3) سعد الدين إبراهيم (مشرفًا)، الملل والنحل والأعراق. التقرير السنوي الثامن. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 2005، ص125-126.

فرضيات الدراسة:

استنادًا على الإشكالية البحثية التي تتصدى إليها هذه الدراسة والتي تتحدد في السؤال التالي: «ما أبرز ملامح العلاقة بين معطيات الخريطة الدينية في لبنان والنظام السياسي في هذه الدولة؟» فإن الفرضيات التي سيقوم عليها البحث والتحليل في تلك الدراسة، يمكن صياغتها على النحو التالي:

- لبنان دولة ثنائية الدين Bi-Religion State؛ إذ يسودها دينان أو مذهبان، ولا يتفوق أيٌّ منهما على الآخر عدديًا.

- لا يوجد تداخل مكاني Spatial Overlap في توزيع الطوائف الدينية على صفحة الإقليم اللبناني.

- يستند تشكيل وبنية السلطة التنفيذية في لبنان بشكل أساسي على المُرَكب الجيوديني لسكانها.

- يعتمد تشكيل وبنية مجلس النواب في لبنان على أساس طائفي ديني.

- يقوم المشهد الحزبي في لبنان على الطائفية الدينية، فالأحزاب تكتسب هويتها من الطائفة أو منطقة الطائفة.

أهداف الدراسة:

في إطار إشكالية البحث لهذه الدراسة، يمكن تحديد الأهداف التي تسعى للوقوف عليها فيما يلي:

- رصد خصائص وسمات المُرَكب الجيوديني للسكان في الجمهورية اللبنانية.

- الوقوف على أثر المُرَكب الجيوديني للسكان في لبنان على بنية السلطة التنفيذية بالدولة.

- فحص أثر البنية الجيوبدينية للسكان على تشكيل مجلس النواب في لبنان.

- تتبع ورصد تأثير البنية الجيوبدينية للسكان على رسم صورة الحياة الحزبية في لبنان.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

منهجية الدراسة:

نظرًا لأن هذه الدراسة تسعى إلى وصف وتحليل خصائص المُرَكب الجيوديني لسكان لبنان، وآثار هذا المُرَكب على النظام السياسي بالدولة. فإن المنهجية التي سيتم بمقتضاها تنفيذ الدراسة - وتتوافق مع الفروض والأهداف - تقوم في الأساس على تطبيق مقترب من المقتربات الفكرية للجغرافيا السياسية هو: مقترب تحليل النظم Systems Analysis Approach، ويعرف جغرافيًا بتحليل النظم المكانية Spatial System Analysis[1]، ويتضمن هذا المقترب تحليل الخصائص المكانية Spatial Attributes للظاهرة السياسية قيد البحث والدراسة.

ويشير مصطلح «المكانية» في سياق هذا المقترب إلى الأنماط التوزيعية للظاهرة والعلاقات بين مكوناتها، فضلًا عن تفاعلها مع الظاهرات ذات الصلة، وذلك في إطار فكرة المجال (الفضاء) Space بمعناه كوسط جغرافي لا حدود له.

ويتطلب هذا تحديد عناصر ومكونات الظاهرة المبحوثة، والوقوف على خصائص وسمات كل عنصر منها من المنظور المكاني، فضلًا عن رصد العلاقات التفاعلية القائمة بين تلك العناصر ونتائجها. ومن خلال هذا المقترب تنظر تلك الدراسة إلى الخريطة الدينية في الجمهورية اللبنانية على أنه نظام مكاني (شكل 3) تضم عناصره:

شكل (3) مقترب تحليل النظم لدراسة الخريطة الدينية بلبنان من منظور الجغرافيا السياسية

المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

(1) Cohen, S.; Rosenthal, L. (1971). A geographical model for political systems analysis. Geographical Review. Pp. 5-15.

1- المدخلات Inputs التي تتمثل في التركيب الطائفي والتوزيع المكاني للطوائف والعلاقات بينها.

2- المخرجات Outputs وتنطوي على تشكيل الحكومة وبنية مجلس النواب وتكوين الأحزاب السياسية.

3- العمليات التفاعلية Interaction process التي تضم الدستور والقوانين والمواثيق والحرب الأهلية.

4- التغذية الاسترجاعية Feedback والتي تضم الدستور المعدل والاتفاقيات والقوانين المعدلة.

وفي إطار المقترب الفكري السابق تستَخدم الدراسة بعض الأدوات Tools مثل:

1- الملاحظة البسيطة وتستغل في رصد ومتابعة الأحداث والظروف التي تعيشها الجمهورية اللبنانية.

2- شبكة المعلومات الدولية وتستخدم في توفير الوثائق والبيانات الإحصائية المطلوبة للدراسة.

3- نظم المعلومات الجغرافية GIS وخاصة برنامج Arc-GIS 10.3 وبرنامج Excel ويستخدمان في بناء الجداول ورسم الخرائط والأشكال البيانية.

ولمعالجة البيانات وتحليلها تستخدم الدراسة بعضًا من الأساليب الكمية والنوعية Qantitative and Qualitative Techniques مثل مؤشر الانحراف ومؤشر وزن المقعد البرلماني ومؤشر المشاركة الحزبية وأسلوب تحليل المضمون؛ بالإضافة إلى استخدام أسلوب القياس النسبي لرصد خصائص التركيب الديني وأثاره السياسية.

وبناءً على ما تقدم، ولأن هذه الدراسة تختص بالتحليل المكاني لأثر التركيب الديني للسكان بالجمهورية اللبنانية على بنية النظام السياسي بهذه الدولة، وبتحديدٍ أكثر

دراسة التحليل المكاني لأثر الانتماءات الدينية لسكان لبنان على تركيبة الحكومة وتشكيل مجلس النواب وبنية الأحزاب السياسية بها، فإن عناصر الدراسة تتمثل في الآتي:

1- المُرَكب الجيوديني للسكان.

2- البنية الجيوديينية للسلطة التنفيذية.

3- البنية الجيوديينية لمجلس النواب.

4- أثر الدين على الأحزاب.

أولًا- المُرَكب الجيوديني للسكان:

يُعد التركيب الديني للسكان على الأراضي الوطنية في كل دولة أمرًا مهمًّا بشكل كبير تهتم به الجغرافيا السياسية؛ لأنه يؤثر على الاندماج الوطني National Integration وعلى تشكيل مفهوم الأمة في وجدان السكان، ومن ثم يؤثر على بنية الحياة السياسية بالدولة، وبالتالي يؤثر على استقرارها. فقد ينتج عن التركيب الديني للسكان قوى جذب Centripetal Firces تعمل على تقوية الدولة واستقرارها، أو قوى طرد Centrifugal Forces تعمل على إضعاف الدولة واضطرابها، وذلك وفقًا للمجموعات الدينية المؤلفة لسكان الدولة، ومواقف تلك المجموعات بعضها تجاه بعض، سواء كانت هذه المجموعات تتعاون إلى حد التكامل Integration، أو تتنافس إلى حد الصراع Conflict.

ووفقًا لهذا يبرز أثر التركيب الديني في تعزيز التآلف، أو في تغذية التنافر بين المجموعات، والذي يبدو واضحًا في حفظ استقرار الدولة أو في تقويض تماسكها، وبالتالي تقويتها أو إضعافها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي[1]. وفي إطار الفكرة

(1) Jones, M. et al. (2004). An introduction to political geography: space, place and politics. London: Routledge. P. 43-48. (Adapted); Glassner, M.; Fahrer, C. (2004). Political geography. New Yourk: John Wiley & Sons. p. 262-263. (Adapted).

السابقة، يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى عرض سمات التركيب الديني للسكان في الجمهورية اللبنانية، عبر رصد الحجم النسبي للمجموعات الدينية (الطوائف) المكونة لهذا التركيب، فضلًا عن دراسة التوزيع المكاني لهذه المجموعات على صفحة الإقليم اللبناني. وللوقوف على هذا المسعى يستفاد من البيانات الواردة في (الجدول 1) و(الملحقين 1 و2) ما يلي:

- بلغ عدد السكان في لبنان في عام 2019 أكثر من 4.84 مليون نسمة، يتوزعون من الناحية الدينية على الديانات التوحيدية Monotheistic الثلاث على النحو التالي:

1- الدين الإسلامي، وقد بلغ عدد المنتمين إلى الإسلام من اللبنانيين ما يزيد عن 2.78 مليون مسلم، يمثلون نحو 57.46٪ من جملة سكان الدولة.

2- الدين المسيحي، وقد سجل عدد المنتسبين إلى المسيحية في الجمهورية اللبنانية أكثر من 2.06 مليون مسيحي، يشكلون أكثر من 42.54٪ من جملة السكان بلبنان.

3- الدين اليهودي، وقد سجل اليهود في لبنان عددًا صغيرًا جدًا لا يقارن بعدد كل من المسلمين والمسيحيين، وقد بلغ عدد اليهود في لبنان ما يقرب من خمسة آلاف نسمة[1]؛ وذكر البعض أن عدد اليهود في لبنان يقدر حاليًا ببضع العشرات، وبهذا يُشكل عدد أتباع الدين اليهودي نسبة متدنية للغاية تكاد لا تذكر[2].

---

(1) سعد سعدي، معجم الشرق الأوسط: العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن، دار الجيل، بيروت، 1998، ص360.

(2) إليزابيث بيكارد و ألكسندر رامسبوثام، بناء السلام والصمود من أجل لبنان، المجلة الدولية لمبادرات السلام، العدد (24)، 2012، ص99.

جدول (1) المركّب الجيوديني للسكان في لبنان 2019

الدين/الطائفة	المحافظة	بيروت	جبل لبنان	لبنان الشمالي	عكار	بعلبك - الهرمل	البقاع	النبطية	لبنان الجنوبي	٪
		٪ من المحافظة	٪ من المحافظة	٪ من المحافظة	٪ من المحافظة	٪ من المحافظة	٪ من المحافظة	٪ من المحافظة	٪ من المحافظة	من لبنان
الإسلام	السُّنَّة	47.6	9.4	52.03	67.4	13.29	37.7	6.3	17.1	24.2
	الشيعة	15.4	8.9	0.72	1.05	73.24	16.65	80.1	62.2	23.5
	الدروز	1.3	19.4	0.002	-	-	6.89	3.6	0.15	8.9
	العلويون	0.05	0.03	3.5	5.0	0.028	0.002	0.002	-	0.8
المسيحية	الموارنة	5.1	44.1	30.24	10.91	7.34	11.86	5.3	12.1	26.8
	الروم الكاثوليك	9.0	6.9	12.3	14.62	0.72	8.46	3.2	0.27	6.9
	الروم الأرثوذكس	4.1	5.3	0.5	0.68	5.3	13.62	1.1	7.4	4.7
	الأرمن الكاثوليك	1.9	1.0	0.07	0.012	0.002	0.61	0.009	0.06	0.6
	الأرمن الأرثوذكس	9.5	3.7	0.2	0.01	0.036	2.75	0.02	0.3	2.43
	السريان الكاثوليك	1.3	0.1	0.008	0.008	0.002	0.088	0.002	0.02	0.16
	السريان الأرثوذكس	1.1	0.07	0.08	0.003	0.01	0.2	0.002	0.01	0.12
	البروتستانت	1.7	0.5	0.2	0.21	0.018	0.58	0.3	0.31	0.43
	اللاتين	1.1	0.2	0.05	0.007	0.01	0.19	0.005	0.03	0.16
	أخرى	0.85	0.4	0.1	0.09	0.004	0.81	0.06	0.05	0.3
٪ من لبنان		7.06	41.97	13.17	6.69	5.06	6.15	7.83	12.07	100

المصدر: ملحق 2.

وبناء على ما تقدم يُعد كل من «الدين الإسلامي والدين المسيحي» هما الدينان الرئيسان في الجمهورية اللبنانية؛ إذ يُشكل أتباع كلا الدينين سويًا نسبة تقترب من 100٪ من جملة اللبنانيين. وينقسم المسلمون والمسيحيون في الجمهورية اللبنانية من الناحية الطائفية إلى ثمان عشرة طائفة دينية تعترف بها الدولة بشكل قانوني (شكل 4)، بجانب عدد من الطوائف الصغيرة غير المعترف بها[1]، ويصف البعض هذه التعددية الطائفية بقوله: «إن لبنان فسيفساء من الديانات»[2].

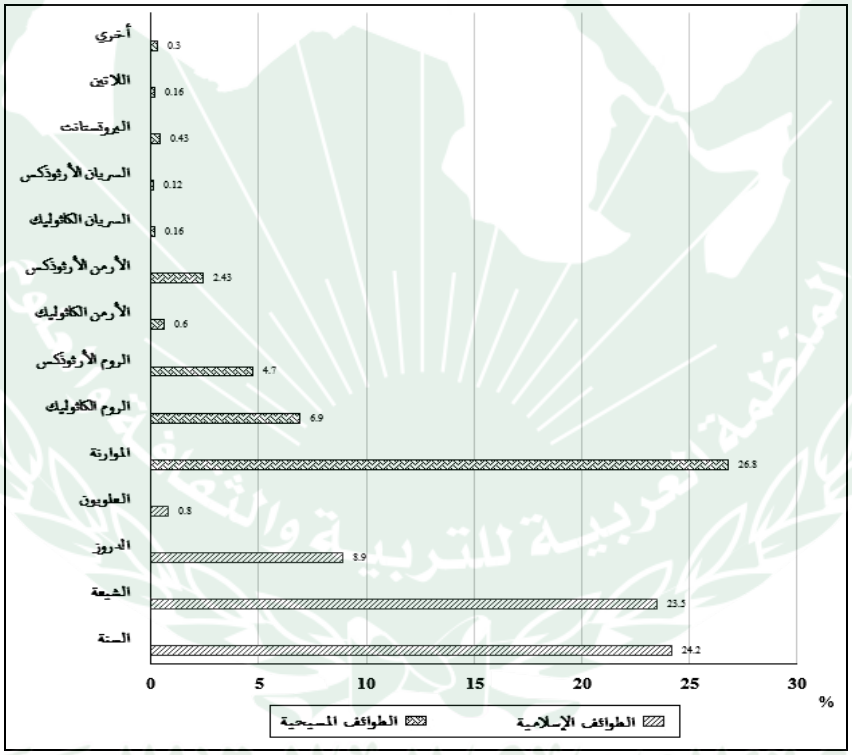

شكل (4) الأوزان النسبية للطوائف الدينية في لبنان 2019

(1) محمود أبو القاسم، التهديدات المتصاعدة: المأزق السياسي للمسيحيين في لبنان، آفاق سياسية، العدد (20)، 2015، ص63.

(2) بيير روندو، الطوائف في الدولة اللبنانية، ترجمة: إلياس عبود، مؤسسة دار الكتاب الحديث، بيروت، 1984، ص21.

- ينقسم المسلمون طائفيًا في الجمهورية اللبنانية إلى أربع طوائف، منها طائفتان رئيستان كبيرتا الحجم العددي هما: أهل السُّنَّة والشيعة، وطائفتان ثانويتان صغيرتا الحجم العددي هما: الدروز والعلويين. وتتوزع الطوائف الإسلامية بلبنان على النحو التالي:

1- طائفة أهل السُّنَّة، ويبلغ عددها أكثر من 1.17 مليون نسمة، يمثلون ما يزيد عن 42.14٪ من جملة عدد المسلمين اللبنانيين وأكثر من 24.2٪ من جملة عدد السكان في لبنان، أي يقترب أهل السُّنَّة من ربع سكان لبنان. ويشير التوزيع المكاني للسكان المنتسبين لطائفة أهل السُّنَّة بالمحافظات اللبنانية إلى انتشارهم على كامل صفحة الإقليم اللبناني ووجودهم بكل المحافظات بنسب متفاوتة من محافظة لأخرى (شكل 5)، ووفقًا إلى نسبة وجود طائفة السُّنَّة في كل محافظة، يمكن تقسيم لبنان إلى ثلاثة أقاليم سنية هي:

(أ) **إقليم التركز السُّني** Sunni Concentration Region ويضم المحافظات التي تمثل نسبة طائفة السُّنَّة من سكانها 30٪ أو أكثر، ويحتوي هذا الإقليم على نحو 70.4٪ من جملة أهل السُّنَّة بلبنان، يرتكزون في مساحة تقدر بنحو 3497.8 كم^2 تعادل أكثر من ثلث (33.5٪) مساحة لبنان، وعليه تقدر الكثافة السُّنية بهذا الإقليم بنحو 236 فرد سني/كم^2. ويضم هذا الإقليم أربع محافظات هي بالترتيب: محافظة عكار التي يمثل السُّنَّة أكثر من ثلثي سكانها، ومحافظة لبنان الشمالي التي يشكل السُّنَّة أكثر من نصف سكانها، ومحافظة بيروت التي يزن السُّنَّة ما يقرب من نصف سكانها، ومحافظة البقاع التي يشكل السُّنَّة بها ما يقرب من خمسي سكانها.

(ب) **إقليم الظل السُّني** Sunni Shadow Region ويضم هذا الإقليم نحو 24.8٪ من طائفة أهل السُّنَّة بلبنان، يتوزعون على مساحة تقدر بأكثر من 2887 كم^2

تعادل أكثر من 27.6٪ من مساحة لبنان، وبذلك تكون الكثافة السُّنية بهذا الإقليم نحو 101 فرد سني/كم^2. ويقبع تحت لواء هذا الإقليم محافظتان هما: محافظة جبل لبنان ومحافظة لبنان الجنوبي، وتضم الأولى نحو 16.3٪ من أهل السُّنَّة في لبنان، في حين تضم الثانية أكثر من 8.5٪ من السُّنَّة اللبنانيين.

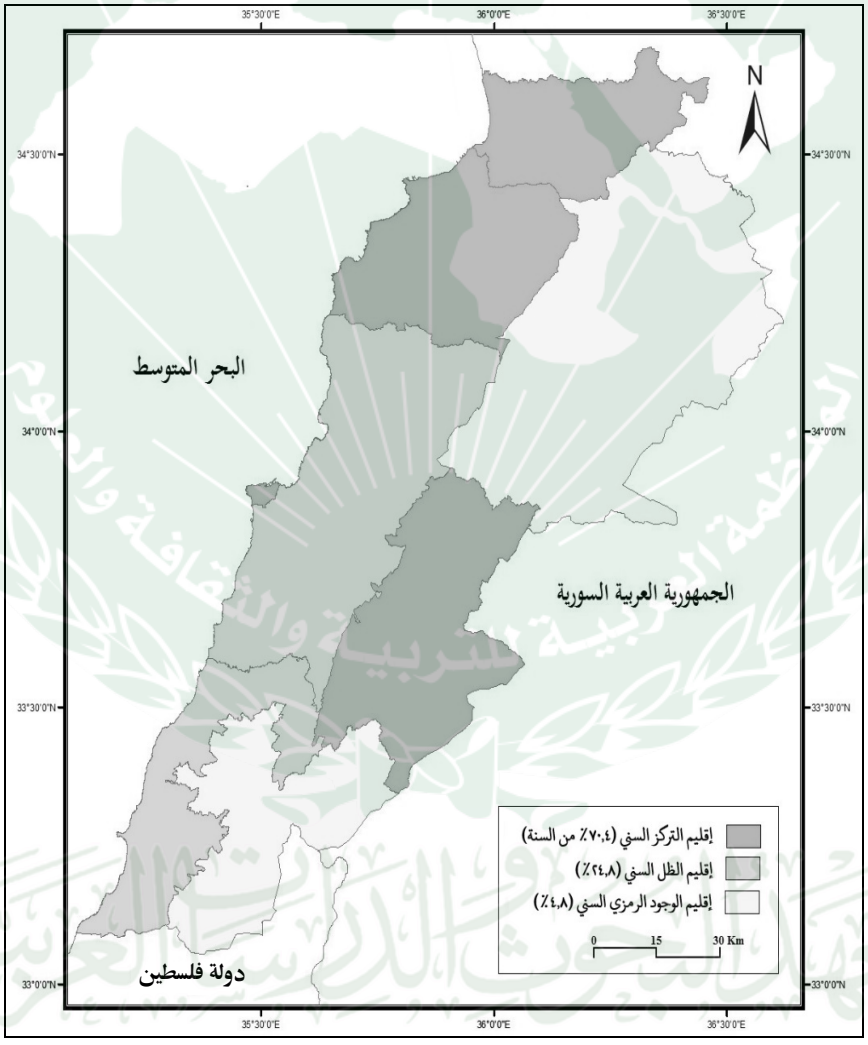

شكل (5) أقاليم الوجود السُّني في لبنان 2019

المصدر: الجدول رقم (1)؛ الملحق رقم (2).

INSTITUTE OF RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

(جـ) **إقليم الوجود الرمزي السُّني** Sunni Symbolic Presence Region وهو يضم نحو 4.8٪ من أتباع طائفة أهل السُّنَّة بالجمهورية اللبنانية، يوجدون على مساحة تقدر بنحو 4067 كم^2 تعادل نحو 38.9٪ من مساحة لبنان، وعليه تصبح الكثافة السُّنية بهذا الإقليم نحو 14 فردًا سُنيًّا/كم^2. ويشتمل هذا الإقليم على محافظتين هما: محافظة بعلبك - الهرمل التي تضم نحو 2.8٪ من السُّنَّة في لبنان، ومحافظة النبطية التي بها أكثر من 2٪ من السُّنَّة اللبنانيين.

2- طائفة الشيعة، منحهم اتفاق الطائف وضعًا متساويًا مع السُّنَّة والموارنة في النظام السياسي[1]. ويسجل عدد المنتمين لهذه الطائفة ما يقرب من 1.14 مليون نسمة، يعادلوا نحو 40.9٪ من جملة عدد المسلمين بالجمهورية اللبنانية، ونحو 23.5٪ من مجموع السكان في لبنان. ويوضح التوزيع المكاني للمنتمين لطائفة الشيعة بالمحافظات اللبنانية أنهم موجودون بكل المحافظات بنسب متباينة من محافظة لأخرى (شكل 6)، واستنادًا إلى نسبة الوجود الشيعي في كل محافظة، يمكن تقسيم لبنان إلى أقاليم شيعية ثلاثة هي:

(أ) **إقليم التركز الشيعي** Shiite Concentration Region ويحتوي هذا الإقليم على نحو 74.4٪ من جملة الشيعة في لبنان، ويحتل مساحة تقدر بأكثر من 4996 كم^2 تعادل ما يزيد عن 47.8٪ من جملة مساحة لبنان، أي إن الكثافة الشيعية بهذا الإقليم تبلغ نحو 170 فردًا شيعيًّا/كم^2. وينطوي هذا الإقليم على ثلاث محافظات هي: محافظة النبطية التي يمثل الشيعة أكثر من أربعة أخماس سكانها، ومحافظة بعلبك - الهرمل التي يشكل الشيعة نحو ثلاثة أرباع سكانها، ومحافظة لبنان الجنوبي التي يمثل الشيعة فيها أكثر من ثلاثة أخماس سكانها.

(1) سعد الدين إبراهيم (مشرفًا)، الملل والنحل والأعراق، 2005، مرجع سابق، ص125-126.

شكل (6) أقاليم الوجود الشيعي في لبنان 2019

المصدر: الجدول رقم (1)؛ الملحق رقم (2).

(ب) **إقليم الظل الشيعي** Shiite Shadow Region ويضم نحو 24.9٪ من جملة طائفة الشيعة، يوجدون على مساحة تقدر بنحو 3432 كم^2 تعادل نحو 32.8٪ من مساحة لبنان، وبذلك تسجل الكثافة الشيعية بهذا الإقليم أكثر من 82 فردًا شيعيًّا/كم^2. وينطوي تحت مظلة هذا الإقليم ثلاث محافظات هي: محافظة البقاع التي بلغت نسبة الشيعة بها نحو سُدس سكانها، ومحافظة بيروت التي يمثل الشيعة بها أكثر من 15.4٪ من سكانها، ومحافظة جبل لبنان التي يشكل الشيعة نحو 9٪ من سكانها.

(ج) **إقليم الوجود الرمزي الشيعي** Shiite Symbolic Presence Region ويضم نحو 0.7٪ من أتباع الطائفة الشيعية بالجمهورية اللبنانية، يوجدون على مساحة تقدر بنحو 2024 كم^2 تعادل نحو 19.4٪ من مساحة لبنان، وعليه تصبح كثافة الشيعة بهذا الإقليم نحو 4 أفراد شيعة/كم^2، أي يكاد يخلو هذا الإقليم من الشيعة. وهو يضم محافظتين هما محافظة عكار ومحافظة لبنان الشمالي التي يمثل الشيعة بكل منها 1.1٪ و0.7٪ على التوالي.

3- طائفة الدروز[1]، يسجل عدد التابعين لهذه الطائفة نحو 432.52 ألف نسمة، بما نسبته نحو 15.6٪ من جملة عدد المسلمين بالجمهورية اللبنانية ونحو 8.9٪ من مجموع عدد السكان بالدولة. ويشير التوزيع المكاني للمنتسبين لطائفة الدروز بالمحافظات اللبنانية (شكل 7) إلى الآتي:

(أ) تعد محافظة جبل لبنان مركز الثقل الدرزي في لبنان؛ إذ يسكنها الغالبية العظمي من الطائفة، حيث يوجد بها أكثر من 394.3 ألف درزي، يشكلون ما يقرب من خُمس سكان المحافظة، كما أنهم يشكلون أكثر من 91.2٪ من دروز لبنان. وتقدر الكثافة الدرزية بالمحافظة بنحو 202 فرد درزي/كم^2.

---

(1) طائفة الدروز، يسمون أنفسهم بالموحدين، وهي فرع من الإسماعيلية الفاطمية، موطنهم الأصلي منطقة جبل الدروز. وضع نظامها الديني حمزة بن علي الزوزني – من زوزن بإيران، وقام نشتكين الدرزي في عهد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله، بنشر الدعوة الجديدة في وادي التيم الذي وصله في سنة 1020م، وأنشأ به النواة الأولى للطائفة الدرزية التي نسبت لاسمه (حاتم بخيت، قوى الصراع السياسي في لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، 1991، ص13؛ بيير روندو، الطوائف في الدولة اللبنانية، 1984، مرجع سابق، ص72). الدروز عرب من الناحية العرقية والحضارية، إلا أن بينهم بعض العائلات من أصول تركية أو شركسية أو كردية. وتتميز العقيدة الدرزية بأنها عقيدة سرية. (سعد سعدي، معجم الشرق الأوسط: العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن، 1998، مرجع سابق، ص183).

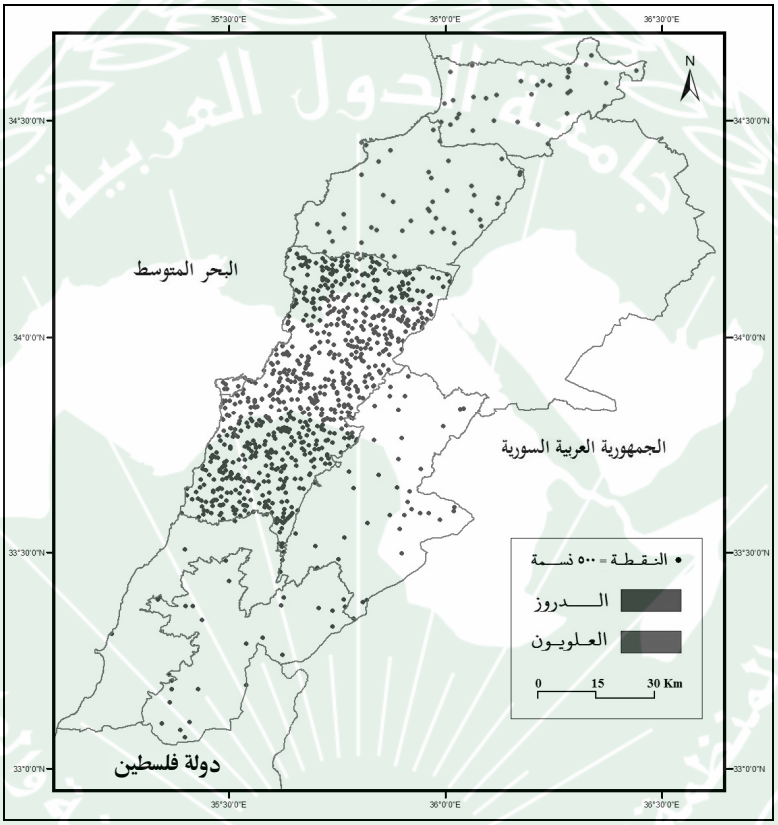

شكل (7) التوزيع الجغرافي للدروز والعلويين في لبنان 2019

المصدر: الجدول رقم (1)؛ الملحق رقم (2).

(ب) تمثل محافظات البقاع والنبطية وبيروت نطاق الظل الدرزي، حيث تضم هذه المحافظات معًا نحو 8.6٪ من جملة الدروز بلبنان، ينتشرون على مساحة تقدر بنحو 2532 كم^2، بكثافة سكانية درزية تقدر بنحو 15 فردًا درزيًّا/كم^2.

(جـ) تمثل محافظتا لبنان الجنوبي ولبنان الشمالي نطاق الوجود الرمزي للدروز؛ إذ يمثل الدروز في كل منهما نحو 0.15٪، و0.002٪ على الترتيب، كما أن الكثافة الدرزية بهما تبلغ أقل من فرد واحد درزي/كم^2.

(د) تخلو محافظتان من الوجود الدرزي وهما محافظة بعلبك - الهرمل ومحافظة عكار.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

4- طائفة العلويين[1]، يقدر عدد أفراد هذه الطائفة في لبنان بنحو 39.4 ألف نسمة، يشكلون أكثر من 0.8٪ من سكان لبنان وأكثر من 1.4٪ من المسلمين اللبنانيين. ويوضح توزيع العلويين (شكل 7) أن الغالبية العظمى من الطائفة تتركز في محافظتي لبنان الشمالي وعكار، فيسكن الأولى نحو 56.7٪ من العلويين، يشكلون نحو 3.5٪ من سكان المحافظة، ويرتكزون بالمحافظة في قضائي طرابلس والكورة. ويسكن في الثانية أكثر من 41.1٪ من العلويين، يمثلون نحو 5٪ من سكان المحافظة. وبهذا تضم المحافظتان أكثر من 97.8٪ من العلويين. أما النسبة الباقية من العلويين فهي موزعة بأعداد صغيرة على محافظات جبل لبنان التي تضم نحو 1.6٪ من العلويين، ومحافظة بيروت التي بها أكثر من 0.4٪ من العلويين، ومحافظة بعلبك - الهرمل التي تضم 0.2٪ من العلويين. أما كل من محافظة البقاع ومحافظة النبطية يوجد العلويون بها بأعداد صغيرة جدًّا تقدر بأسرة أو أسرتين؛ في حين تخلو محافظة لبنان الجنوبي من أتباع الطائفة العلوية.

- ينقسم المسيحيون في الجمهورية اللبنانية طائفيًا إلى ثلاث عشرة طائفة، وتعترف بها الجمهورية اللبنانية بشكل قانوني، وهذه الطوائف هي:

1- طائفة الموارنة[2]، هي أكبر الطوائف الدينية في لبنان على الإطلاق، ويبلغ

---

(1) طائفة العلوية تسمى بهذا الاسم نسبة إلى سيدنا علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويدعون أيضًا باسم الطائفة النصيرية نسبة لمؤسسها الفقيه الشيعي محمد بن نصير، وتُعد جماعة منشقة عن طائفة الشيعة، معقلهم الرئيس جبل النصيرية، وهو امتداد لسلاسل جبال لبنان الغربية (عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1996، 181/4)، ووفد العلويون إلى لبنان من سوريا، وتم الاعتراف الرسمي بهم كطائفة في لبنان في عام 1936م، ومرجعيتهم رئيس المجلس الإسلامي العلوي في لبنان (لبنى بهولي، الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف، 2010، مرجع سابق، ص79).

(2) الموارنة هم أتباع الكنيسة المارونية، التي تعود تسميتها إلى القديس السرياني «مارون St. Maron»، =

عدد المنتسبين لها نحو 1.3 مليون فرد ماروني، يشكلون أكثر من 63.0٪ من جملة عدد المسيحيين وأكثر من ربع عدد سكان لبنان. ويوجد الموارنة في كل المحافظات اللبنانية بلا استثناء، ووفقًا إلى نسبة الوجود الماروني في كل محافظة، فإنه يمكن تقسيم لبنان إلى ثلاثة أقاليم مارونية (شكل 8) هي:

(أ) **إقليم التركز الماروني** Maronite Concentration Region ويضم المحافظات التي تمثل نسبة الموارنة فيها 30٪ أو أكثر، ويضم هذا النطاق محافظتي جبل لبنان ولبنان الشمالي، فالأولى يسكنها نحو 10/7 من الموارنة، والثانية تضم 7/1 من الموارنة. وهذا يشير إلى أن أكثر من 6/5 من جملة الموارنة يتوزعون على نطاق مكاني تقدر مساحته بنحو 3194 كم^2، تعادل ما يقرب من ثلث مساحة لبنان، وتبلغ الكثافة المارونية به أكثر من 341 فرد ماروني/كم^2.

= الذي عاش قرب مدينة حماه في شمالي سوريا في القرن الرابع الميلادي. وانتقل أتباعه فيما بعد إلى جبل لبنان واستقروا به وأسسوا كنيستهم منذ القرن العاشر الميلادي، وتم الاعتراف بهم من البابا بندكت الرابع عشر عام 1753م، وكانت أول كنيسة سريانية تنضم إلى روما (Farah, C. Maronites. In J. Middelton; A. Rassam (eds.) Encyclopedia of world culture: Africa and the Middle East. 1995. p. 218. Vol. IX. London: Prentice Hall International); (Flinn, K. Encyclopedia of Catholicism. New York: Facts On File, Inc. 2007, p.437). وتؤكد نصوص المجمع البطريركي الماروني هوية الكنيسة بأنها: «كنيسة أنطاكية سريانية ذات تراث ليتورجي خاص، وتتبع الكرسي الرسولي الروماني». وبهذا فإن الموارنة ينتمون إلى الكنيسة السريانية من الناحية التاريخية والطقسية والثقافية، أما من الناحية الإيمانية فهم يتبعون الكنيسة الكاثوليكية التي تقر بسيادة البابا في روما؛ ومع هذا فإن الكنيسة المارونية لها بطريركية خاصة بها مقرها في بكركي بقضاء كسروان بلبنان، كما أن لها أساقفتها، ويدير شؤون الكنيسة المجمع المقدس برئاسة البطريرك الماروني، ويبلغ عدد الأبرشيات التابعة للكنيسة المارونية سبع وعشرون أبرشية تغطي أبناء الطائفة في كل العالم (مطرانية جبيل المارونية، نصوص المجمع البطريركي الماروني، الملف الأول: هوية الكنيسة المارونية ودعوتها ورسالتها، ص13).

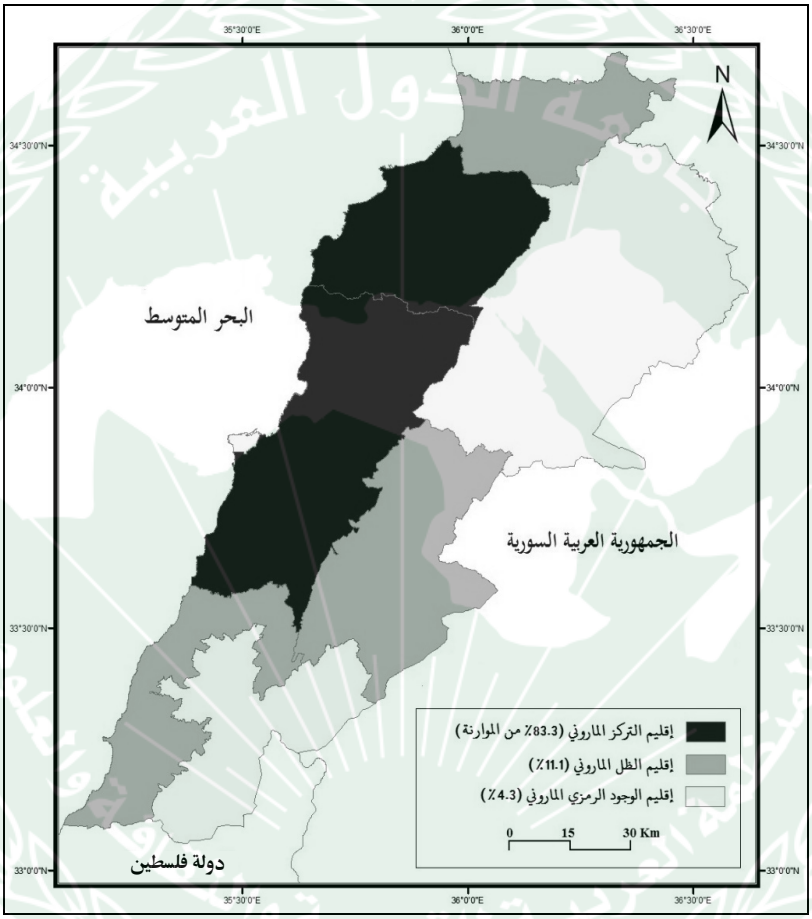

شكل (8) أقاليم الوجود الماروني في لبنان 2019

المصدر: الجدول رقم (1)؛ الملحق رقم (2).

(ب) **إقليم الظل الماروني** Maronite Shadow Rregion ينطوي على المحافظات التي يشكل الموارنة فيها نسبة تقدر بـ 10٪ أو أكثر، ويشتمل هذا الإقليم على ثلاث محافظات هي: لبنان الجنوبي التي يعيش بها نحو 5.5٪ من الموارنة، ومحافظة عكار ومحافظة البقاع التي يسكن كل منهما أكثر من 2.7٪ من الموارنة. وبهذا يعيش نحو 9/1 من جملة الموارنة بالجمهورية اللبنانية على مساحة تقدر بأكثر من 3171 كم^2، بكثافة سكانية مارونية تقدر بنحو 45 فردًا مارونيًّا/كم^2.

(جـ) **إقليم الوجود الرمزي الماروني** Maronite Symbolic Presence Region ويحتوي هذا الإقليم على نحو 4.3٪ من الموارنة في لبنان، ويغطي مساحة تصل إلى نحو 4087 كم^2، تعادل نحو خُمسي مساحة لبنان، وتقدر الكثافة المارونية بهذا الإقليم نحو 14 فردًا مارونيًّا/كم^2. ويتآلف هذا الإقليم من ثلاث محافظات هي: النبطية وبعلبك - الهرمل وبيروت، وقد بلغ نصيب كل منها من الموارنة نحو 1.6٪ و1.4٪ و1.3٪ على التوالي.

2- طائفة الروم الكاثوليك[1]، هي ثاني أكبر الطوائف المسيحية عددًا في لبنان، ويقدر عدد أتباع هذه الطائفة بنحو 336.1 ألف نسمة، يعادلوا نحو سُدس (16.3٪) مجموع المسيحيين، ونحو 6.9٪ من جملة سكان لبنان. ويتسم التوزيع المكاني للروم الكاثوليك بوجودهم في كل المحافظات اللبنانية بنسب مختلفة (شكل 9)، وبناءً على نسب وجود أتباع هذه الطائفة بالمحافظات يتضح الآتي:

(أ) يتمثل إقليم الثقل للروم الكاثوليك في محافظات جبل لبنان ولبنان الشمالي وعكار، ويضم ذلك الإقليم نحو أربعة أخماس الطائفة، وتبلغ كثافة السكان للروم الكاثوليك بالإقليم نحو 67 نسمة/كم^2.

(ب) تعد محافظات بيروت والبقاع والنبطية بمثابة إقليم الظل لوجود طائفة الروم الكاثوليك، فيضم هذا الإقليم أكثر من خُمس الطائفة بلبنان، وتصل كثافة الروم الكاثوليك به نحو 27 نسمة/كم^2.

(جـ) تمثل محافظتا بعلبك - الهرمل ولبنان الجنوبي إقليم الوجود الرمزي للروم

---

(1) الروم الكاثوليك يعرفون بالملكيين، واللفظ يعني أتباع الملك الذين قبلوا بقرارات مجمع خلقدونية 451م، وقد انفصلوا عن كرسي روما - الفاتيكان - وأسسوا كنيستهم عام 1724م، ثم عادوا وأصبحوا تابعين إليه عقائديًا (Flinn, K. Encyclopedia of Catholicism. 2007, op. cit., p. 448).

الكاثوليك، حيث يضم الإقليم نحو 0.6٪ من تابعي الطائفة، بكثافة سكانية لأبناء الطائفة تقل عن 1 نسمة/كم^2، مما يؤكد خلو المحافظتين من الروم الكاثوليك.

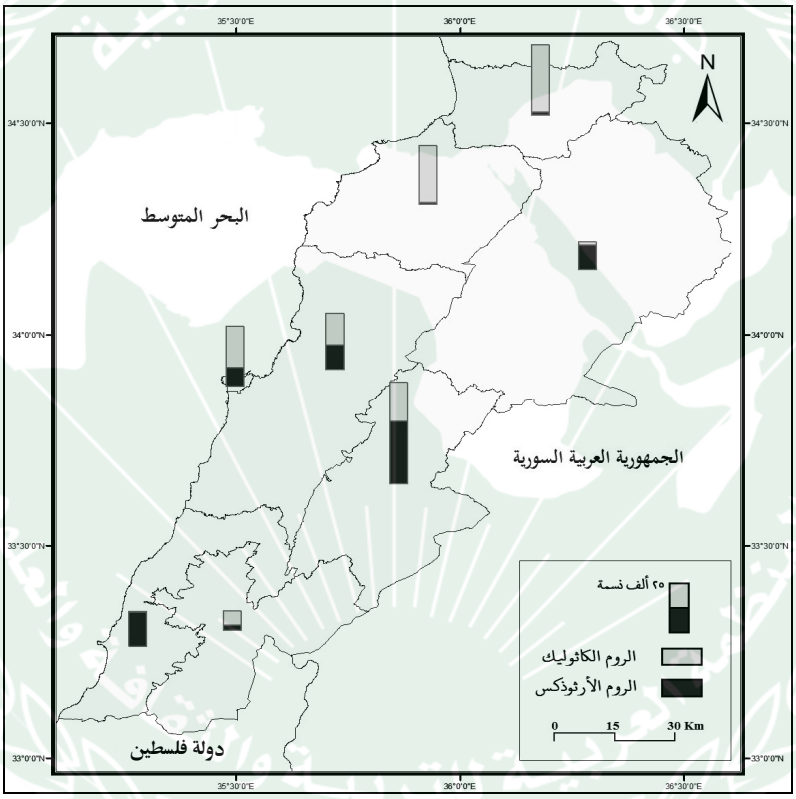

شكل (9) التوزيع المكاني للروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس في لبنان 2019

المصدر: الجدول رقم (1)؛ الملحق رقم (2).

3- طائفة الروم الأرثوذكس[1]، يسجل عدد المنتمين لهذه الطائفة في الجمهورية

(1) نشأت كنيسة الروم الأرثوذكس بعد ما عُرف بالانشقاق الكبير في القرن الحادي عشر بين كرسي روما وكرسي القسطنطينية، وكانت تسمى منذ نشأتها بالكنيسة السريانية الملكانية، فهم مسيحيو الشرق وأكثر المسيحيين تعلقا بالعروبة، ولحقت بهم تسمية روم عند إنشاء نظام الملل في بدايات العصر العثماني (سعد سعدي، معجم الشرق الأوسط: العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن، 1998، مرجع سابق، ص202).

اللبنانية نحو 228.1 ألف نسمة، يمثلون نحو 9/1 (11.1٪) من جملة مسيحي لبنان وأكثر من 4.7٪ من سكان لبنان. وتعد طائفة الروم الأرثوذكس ثالث أكبر الطوائف المسيحية اللبنانية، ويوجد الروم الأرثوذكس بلبنان في كل المحافظات بنسب متفاوتة، ووفقًا لوجود الروم الأرثوذكس بالمحافظات اللبنانية يتبين ما يلي:

(أ) تمثل محافظة جبل لبنان إقليم القلب للروم الأرثوذكس، فهي تضم ما يقرب من نصف جملة أبناء الطائفة، بكثافة سكانية للروم الأرثوذكس تزيد عن 55 نسمة/كم^2، ويتركز أغلب تابعي الطائفة بهذا الإقليم في أقضية المتن والشوف وبعبدا.

(ب) تعد محافظات لبنان الجنوبي والبقاع بمثابة إقليم الظل للروم الأرثوذكس في لبنان، حيث يضم هذا الإقليم نحو 37٪ من الطائفة، يعيشون على مساحة تقدر بنحو 22.8٪ من مساحة لبنان، وبكثافة سكانية للطائفة بالإقليم أكثر من 35 نسمة/كم^2.

(جـ) تشكل محافظات بيروت وبعلبك - الهرمل والنبطية ولبنان الشمالي وعكار إقليم الأطراف لوجود الروم الأرثوذكس، ويحتوي هذا الإقليم على نحو سُدس (16.1٪) تابعي الطائفة، يقطنون مساحة تعادل نحو 5/3 من مساحة لبنان، وبهذا تصل الكثافة السكانية لتلك الطائفة بالإقليم لنحو 6 نسمة/كم^2.

4- طائفة الأرمن الأرثوذكس[1]، يقدر عدد المنتمين للطائفة بلبنان ما يقرب

---

(1) تشير المصادر التاريخية - الدينية إلى أن طائفة الأرمن في المسيحية ترجع أصولها إلى تعاليم الرسولان «برتليماوس وتاديوس»، اللذين ناديا بإزالة المؤثرات الإغريقية عن المسيحية، وبضرورة اعتماد ثقافة ولغة الأرمن في وضع الطقوس الدينية (بيير روندو، الطوائف في الدولة اللبنانية، 1984، مرجع سابق، ص45)؛ والأرمن الأرثوذكس طائفة مسيحية شرقية مستقلة عن سلطان بابا روما، ووفدوا إلى لبنان من تركيا وأواسط آسيا بعد الحرب العالمية الأولى، إثر اندلاع مذابح الأرمن في تركيا بين عامي 1915-1922 (حاتم بخيت، قوى الصراع السياسي في لبنان، مرجع سابق، ص10).

من 120.0 ألف نسمة، يمثلوا نحو 5.8٪ من مجموع مسيحي لبنان وأكثر من 2.4٪ من مجموع سكان الدولة. ويوجد أتباع هذه الطائفة في لبنان بكل المحافظات بنسب متفاوتة، ويشير التوزيع المكاني للطائفة (شكل 10) إلى ما يلي:

(أ) تمثل محافظتا جبل لبنان وبيروت إقليم التركز للأرمن الأرثوذكس؛ إذ تضم المحافظتان معًا ما يزيد عن 90.4٪ من جملة المنتسبين للطائفة، ويصل متوسط الكثافة السكانية لأتباع الطائفة بالإقليم بنحو 55 نسمة/كم^2.

(ب) يوجد الأرمن الأرثوذكس في المحافظات الست الباقية بشكل رمزي؛ إذ تضم هذه المحافظات نحو 9.6٪ من تابعي الطائفة، بكثافة سكانية للأرمن الأرثوذكس تقدر بنحو فردين/كم^2.

5- طائفة الأرمن الكاثوليك [1]، يقدر عدد هذه الطائفة بلبنان بنحو 30 ألف نسمة، يشكلون أكثر من 1.4٪ من المسيحيين في لبنان، ونحو 0.6٪ من سكان الدولة. يتوزع الأرمن الكاثوليك على المحافظات اللبنانية بنسب متباينة (شكل 10)، وبناءً على نسب وجود المنتمين للطائفة بالمحافظات يتبين التالي:

(أ) تقع على قمة هذه المحافظات محافظتا جبل لبنان وبيروت من حيث الوجود العددي للأرمن الكاثوليك، حيث تضم الأولى نحو 69٪، وتضم الثانية نحو 22٪ من جملة الطائفة بلبنان؛ وبهذا تشكل المحافظتان إقليم التركز للأرمن الكاثوليك، حيث يسكن بالمحافظتين نحو 91٪ من الطائفة، وبمتوسط كثافة سكانية للطائفة يصل لنحو 14 نسمة/كم^2.

---

(1) تم تنظيم كنيسة الأرمن الكاثوليك رسميًا في القرن التاسع عشر، باعتبارها ثمرة عدة قرون من النشاط التبشيري للروم الكاثوليك بين أعضاء الكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية، وتأسست بطريكية الأرمن الكاثوليك في اسطنبول عام 1829م، وانتقلت إلى بيروت في عام 1928م إثر اندلاع مذابح الأرمن في تركيا بين عامي 1915-1922م، وما يزال المقر الرئيس للكنيسة في بيروت بلبنان، وهي تتبع البابا في روما (Flinn, K. Encyclopedia of Catholicism. 2007, op. cit., p.60-61).

(ب) يوجد الأرمن الكاثوليك في المحافظات الست الأخرىٰ بشكل رمزي؛ إذ تضم هذه المحافظات أكثر من 9٪ من منتسبي الطائفة، بكثافة سكانية للأرمن الكاثوليك تقدر بأقل من فرد واحد/كم^2.

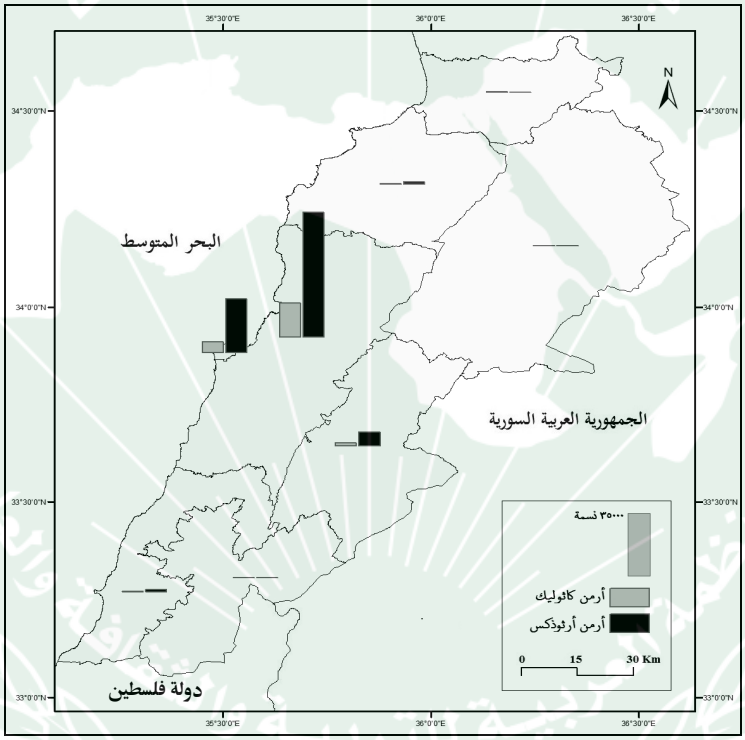

شكل (10) التوزيع المكاني للأرمن الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس في لبنان 2019

المصدر: الجدول رقم (1)؛ الملحق رقم (2).

6- طائفة السريان الكاثوليك[1]، يقدر عدد المنتمين لهذه الطائفة في لبنان بأكثر

(1) السريان الكاثوليك هم نتاج جهد المبشرين الروم الكاثوليك في القرن الثامن عشر في جميع أنحاء الدولة العثمانية وخاصة في بلاد الشام، في عام 1782م أعلن البطريرك السرياني في سوريا ولاءه للكنيسة الكاثوليكية في روما، وانتقل إلى لبنان وأسس أول دير للسريان الكاثوليك، وفي عام 1828م اعترفت الدولة العثمانية بالطائفة، وفي 1850م نقلت مقر البطريكية إلى ماردين جنوب تركيا، إلا أنه عاد في عشرينيات القرن 20 إلى بيروت. (Flinn, K. Encyclopedia of Catholicism. 2007, op. cit., p. 588).

من 9.3 ألف نسمة، يشكلوا ما يقرب من 0.5٪ من المسيحيين ونحو 0.2٪ من إجمالي السكان بلبنان. ويُظهر توزيع السريان الكاثوليك في لبنان (شكل 11) الآتي:

(أ) تتركز الأكثرية من السريان الكاثوليك في وسط لبنان، وتحديدًا في محافظة بيروت التي يوجد بها نحو 48٪ من الطائفة، ومحافظة البقاع وبها أكثر من 28٪ من الطائفة، ومحافظة جبل لبنان وبها نحو 22٪ من الطائفة. وهذا يعني أن نحو 97.78٪ من السريان الكاثوليك يتركز في خاصرة الجمهورية اللبنانية، بكثافة تقدر بأقل من 3 نسمة/كم^2.

(ب) تتوزع النسبة المتبقية من السريان الكاثوليك، والتي تقدر بأكثر من 2.2٪ من تابعي الطائفة، على خمس محافظات بنسب وجود رمزية، قد تكون أسرة أو عدة أسر، وهي محافظات: لبنان الجنوبي ولبنان الشمالي وعكار والنبطية وبعلبك-الهرمل، يبلغ نصيب كل منها من السريان الكاثوليك نحو 1.3٪ و0.55٪ و0.28٪ و0.09٪ و0.05٪ على التوالي.

7- طائفة السريان الأرثوذكس[1]، يبلغ عددها في لبنان نحو 6.4 ألف نسمة، يشكلون ما يزيد عن 0.3٪ من مسيحي لبنان. ويتسم توزيع الطائفة (شكل 11) بتركز أغلبيتها في خاصرة لبنان، التي تتمثل في محافظات بيروت وجبل لبنان والبقاع، وتضم المحافظات الثلاث أكثر من 90.5٪ من السريان الأرثوذكس. أما النسبة الباقية من الطائفة والمقدرة بنحو 9.5٪ من جملة الطائفة، فهي موزعة على خمس محافظات في صورة وجود رمزي وبأعداد صغيرة قد تكون أسرة أو بضع عشرات من الأسر.

---

(1) السريان الأرثوذكس يعرفون باليعاقبة أو اليعقوبية نسبة إلى الراهب يعقوب البرادعي، الذي أسهم في إنقاذ الكنيسة السريانية في القرن السادس الميلادي خلال فترة الاضطهاد البيزنطي. (Flinn, K. Encyclopedia of Catholicism. 2007, op. cit., p. 587).

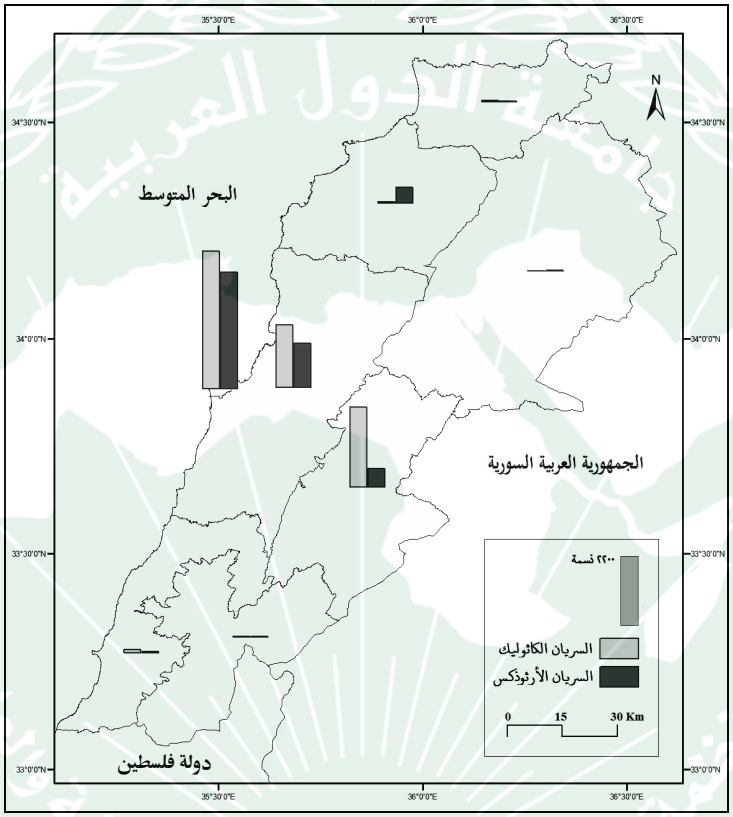

شكل (11) التوزيع المكاني للسريان الكاثوليك والسريان الأرثوذكس في لبنان 2019

المصدر: الجدول رقم (1)؛ الملحق رقم (2).

8- طائفة البروتستانت[1]، يطلق عليهم أيضًا الإنجيليون، يقدر عدد هذه الطائفة

(1) البروتستانتية هي حركة الإصلاح الديني التي قادها مارتن لوثر في ألمانيا في القرن الـ 16، احتجاجًا على الكنيسة الكاثوليكية، وخرجت من ألمانيا إلى دول أوروبا ومنها إلى الأمريكتين وباقي قارات العالم بفضل نشاط الإرساليات التبشيرية. (حارث غنيمة، البروتستانت والإنجيليون في العراق، مطبعة الناشر المكتبي، بغداد، 1998، ص9)؛ ويرجع وجود المذهب البروتستانتي بطوائفه في لبنان إلى الإرساليات الإنجيلية التي دخلت البلاد عام 1819 وبنت أول كنيسة في حاصبيا في سفوح جبل حرمون لبنان، وتأسست الكنيسة الوطنية الإنجيلية في بيروت عام 1847. (سعد سعدي، معجم الشرق الأوسط: العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن، 1998، مرجع سابق، ص62-63).

بالجمهورية اللبنانية بنحو 22 ألف نسمة، ويزن هذا العدد نحو 1.1٪ من جملة أتباع الديانة المسيحية بلبنان، وأكثر من 0.4٪ من إجمالي السكان، ويوجد البروتستانت بكل المحافظات اللبنانية (شكل 12) ويتوزعون كالتالي:

(أ) تستحوذ محافظة جبل لبنان ومحافظة بيروت على غالبية الطائفة؛ إذ تضم كل منهما نحو 45٪، ونحو 26٪ من مجموع البروتستانت بلبنان على الترتيب، وبهذا يتركز أكثر من 10/7 من البروتستانت في المحافظتين، بكثافة بروتستانتية يبلغ متوسطها أكثر من 8 نسمة/كم^2.

(ب) يتوزع الـ 10/3 المتبقية من البروتستانت على محافظات لبنان الجنوبي والبقاع ولبنان الشمالي والنبطية وعكار وبعلبك-الهرمل، وتضم كل منها من أتباع هذه الطائفة نحو 8٪ و7.6٪ و5.6٪ و5٪ و3٪ و0.2٪ على التوالي، ويقدر متوسط الكثافة البروتستانتية بهذه المحافظات بأقل من واحد نسمة/كم^2.

9- طائفة اللاتين[1]، يصل عددها بالجمهورية اللبنانية نحو تسعة آلاف نسمة، يشكلون ما يزيد عن 0.43٪ من جملة المسيحيين بالدولة. ويتركز غالبية اللاتين (شكل 12) في خاصرة لبنان - محافظات بيروت وجبل لبنان والبقاع - بنسبة تصل إلى أكثر من 93.7٪. ويتوزع العدد المتبقي من اللاتين والذي يعادل نحو 16/1 من الطائفة على خمس محافظات هي: لبنان الشمالي ولبنان الجنوبي والنبطية وعكار وبعلبك - الهرمل في صورة رمزية لا تتجاوز بضع عشرات من الأسر.

---

(1) يرجع أصل اللاتين إلى المهاجرين الأوربيين الذين قدموا إلى لبنان ومن تبعهم بفعل حملات التبشير، ويتبعوا الكنيسة الكاثوليكية في روما (سعد سعدي، معجم الشرق الأوسط: العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن، 1998، مرجع سابق، ص357).

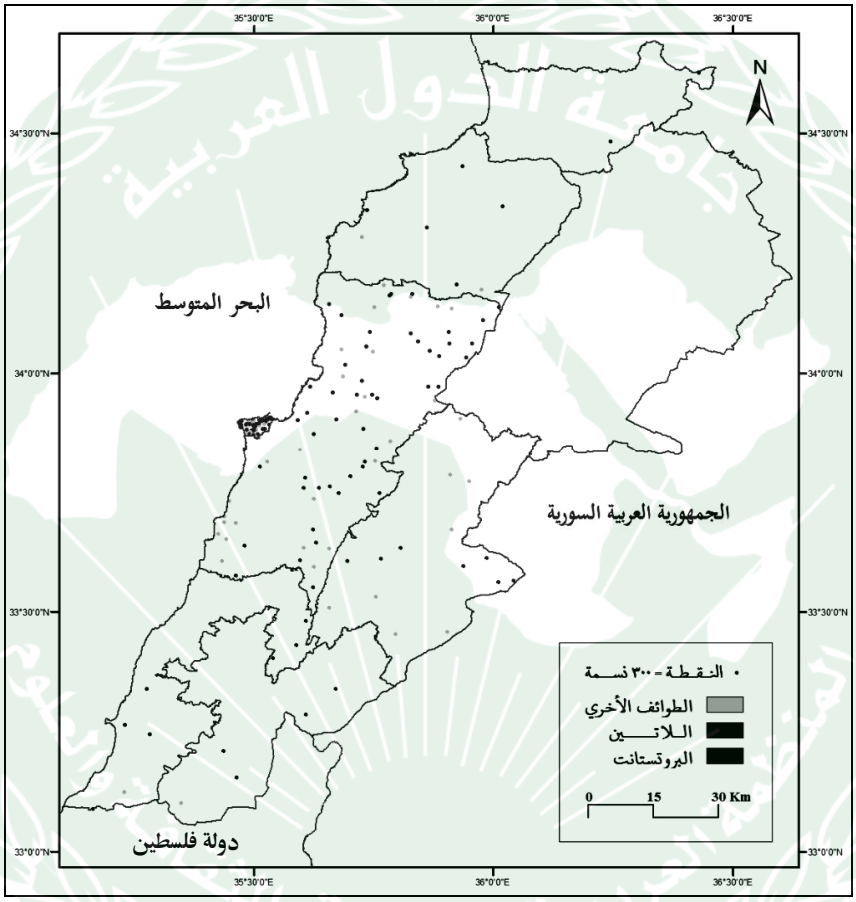

شكل (12) التوزيع الجغرافي للبروتستانت واللاتين والطوائف المسيحية الأخرىٰ في لبنان 2019

المصدر: الجدول رقم (1)؛ الملحق رقم (2).

10- الطوائف المسيحية الأخرىٰ: تضم (الكلدان والأشوريون والأقباط الأرثوذكس والأقباط الكاثوليك)، وتشكل هذه الطوائف ما يقرب من 0.3٪ من جملة السكان في لبنان. وتتركز أكثرية هذه الطوائف في محافظات الوسط اللبناني، وهي بيروت وجبل لبنان والبقاع، التي تحوز علىٰ أكثر من 90.2٪ منهم، وتتوزع النسبة الباقية من أتباع هذه الطوائف علىٰ المحافظات الخمس الأخرىٰ في لبنان.

❋

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

وبعد العرض السابق لخصائص وسمات البنية الدينية – المذهبية ونسبها السكانية في لبنان، يتضح أن الجمهورية اللبنانية تندرج من منظور الجغرافيا السياسية ضمن فئة الدول متعددة الأديان[1]، وذلك لأنها تضم ثماني عشرة طائفة دينية معترف بها بشكل قانوني من الدولة، ولا توجد غلبة عددية لأية طائفة على الطوائف الأخرى؛ إذ تعد كل طائفة بمفردها أقلية، كما أن الدين لعب دورًا أساسيًا في إشعال لهب الحرب الأهلية بين الطوائف اللبنانية خلال الفترة (1975-1990)، فضلًا عن أنه يخلق

---

(1) تُصَنِفُ الجغرافيا السياسية الدول وفقًا للتركيب الديني – المذهبي إلى أربع فئات هي:

1- فئة الدول أحادية الدين Mono-Religion State، وهي الدول التي يسود فيها دين واحد أو مذهب ديني واحد، يعتنقه أكثر من 80٪ من السكان، وفي تلك الدول لا يُتَوَقع أن يكون الدين سببًا من أسباب حدوث الاضطرابات، ولكن قد تكون الأقليات الدينية بها باعثًا على حدوث بعض القلاقل، وذلك عندما تكون هذه الأقليات ذات مكانة قوية بالدولة.

2- فئة الدول شبه أحادية الدين Semi-Mono Religion State، وتشير إلى الدول التي يعتنق مابين 60- 80٪ من سكانها دينًا واحدًا أو مذهبًا دينيًا واحدًا، وفي هذه الفئة قد يكون الدين سببًا لحدوث الاضطرابات والقلاقل السياسية، خاصة عندما تكون العلاقات بين المذاهب والأديان في الدولة مضطربة، وتحمل نوعًا من الاضطهاد والطائفية.

3- فئة الدول ثنائية الدين Bi-Religion State، وهي الدول التي يسودها دينان أو مذهبان دينيان فقط، ولا يتفوق أيًا منهما على الآخر عدديًا، بل تقترب نسبهما السكانية من بعضهما كثيرًا، ويشكلا سويًا 90٪ من سكان الدولة أو أكثر، وفي تلك الفئة قد يحمل الدين مسببات الاضطرابات والقلاقل السياسية، خاصة عندما تكون العلاقات بين أتباع الدينين أو المذهبين بالدولة مضطربة، وتحمل نوعًا من التنافس والصراع. كما أنه من المحتمل أن تكون الأقليات الدينية التي تشكل 10٪ من السكان أو أقل سببًا في حدوث بعض الاضطرابات، وذلك متى تكون لهذه الأقليات مكانة قوية بالدولة.

4- فئة الدول متعددة الأديان Poly-Religion State، ويقصد بها الدول التي بها كثرة من الأديان أو المذاهب، ولا تظهر فيها غلبة لأي دين أو لأي مذهب ديني على الأديان والمذاهب الأخرى، وفي هذه الفئة يكون للدين دور فاعل وأكيد في إثارة القلاقل وحدوث الاضطرابات، بل في بعض الأحيان قد يكون الدين سببًا في حدوث انهيار وانحلال للدولة (رضا سليم، الجغرافيا السياسية للعراق – دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 2008، ص229 – بتصرف).

العديد من التوترات وعدم الاستقرار على الساحة السياسية بالدولة، بشكل يكاد يحمل استمرارية تتسم بها لبنان.

ثانيًا- البنية الجيوديمية للسلطة التنفيذية:

يقر البعض[1] أن أصعب التباينات التي يمكن السيطرة عليها ضمن إطار سياسي Political Framework هي تلك المرتبطة بالدين؛ لأن تباين المصالح المرتبط بالانتماء الديني Religious Affilation يخلق توترات وعدم استقرار بالدولة. وفي لبنان جاء الميثاق الوطني في عام 1943[2] واتفاق الطائف في عام 1989[3] ليضعا

(1) Blacksell, M. (2006). Political geography. London: Routledge. Pp 84-85.

(2) الميثاق الوطني عام 1943 هو اتفاق نتج عن المفاوضات بين قيادات الطوائف اللبنانية من المسلمين والمسيحيين، وقد وضع هذا الميثاق أسس النظام السياسي في لبنان التي ما زال تأثيرها قائمًا إلى الآن في الساحة السياسية بالدولة. ومن أهم بنود هذا الاتفاق ما يلي: (أ) أن يكون رئيس الدولة من طائفة الموارنة، (ب) أن يكون رئيس مجلس الوزراء من طائفة أهل السُّنَّة، (ج) أن يكون رئيس مجلس النواب من طائفة الشيعة، (د) أن يكون نائب رئيس مجلس الوزراء من طائفة الروم الأرثوذكس، (و) أن يكون نائب رئيس مجلس النواب من طائفة الروم الأرثوذكس (بيير روندو، الطوائف في الدولة اللبنانية، 1984، مرجع سابق، ص85)؛ (Humud, C. Lebanon. Washington DC: Congressional Research Service, 2017. p. 2). وقد كرس الميثاق الوطني لعام 1943م توزيع المناصب العليا في الدولة على الطوائف، وجعل هذا التوزيع عرفًا من الأعراف السائدة في النظام السياسي اللبناني حتى الآن.

(3) اتفاق الطائف لعام 1989 هو اتفاق بين الطوائف اللبنانية، تم في مدينة الطائف السعودية، برعاية جامعة الدول العربية ودعم الولايات المتحدة الأمريكية؛ وقد أنهي هذا الاتفاق الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990). وقام الاتفاق على محورين: المحور الأول تضمن تقاسم السلطات والمشاركة والإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والسيادة والأمن الداخلي، والمحور الثاني خُصص للعلاقات الخارجية وخاصة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي والعلاقات مع سوريا. وقد أدخل هذا الاتفاق أكثر من ثلاثين تعديلًا دستوريًا، تم إقرارها في سبتمبر 1990 (كرم كرم، اتفاق الطائف: نظام جديد وإطار قديم، المجلة الدولية لمبادرات السلام، العدد 24، 2012، ص36). وأبرز ما جاء في الدستور اللبناني =

الإطار السياسي للسيطرة على التباين في المصالح القائم على التركيب الديني للسكان بلبنان، إلا أن ذلك الإطار لم يحقق الاستقرار السياسي Political Stability التام على الساحة السياسية بالدولة، ويشهد على ذلك أنه منذ الاتفاق على الميثاق الوطني في عام 1943 وحتى عام 2020، بلغ عدد الحكومات التي تشكلت في الجمهورية اللبنانية 76 حكومة[1]، وهذا يدل على أنه يتشكل في لبنان حكومة كل عام تقريبًا، في إشارة واضحة على عدم استقرار الأوضاع في البلاد، وعدم الرضا الكامل عن الحكومات اللبنانية من الشعب، لذا هي في تغير دائم.

كما أن رئاسة الجمهورية اللبنانية خلال الفترة ذاتها قد قام عليها 12 رئيسًا، ويشير ذلك إلى أن:

1- متوسط فترة حكم كل رئيس بلغت ست سنوات، وهي المدة التي حددتها

= المعدل في عام 1990 والناتج عن اتفاق الطائف عام 1989، بخصوص تقاسم السلطات، أنه لم يلغ توزيع السلطات على الطوائف الذي أقرة الميثاق الوطني لعام 1943، لكنه عدل بعض من صلاحيات مؤسسات النظام اللبناني، ومنها تحجيم دور رئيس الجمهورية مقابل تعزيز دور مجلس الوزراء ومجلس النواب. فأقرت المادة 17 من الدستور اللبناني المعدل في عام 1990 أن السلطة التنفيذية مستقلة ومنوط بها مجلس الوزراء (مجلس النواب، الدستور اللبناني الصادر في 23 أيار سنة 1926 مع جميع تعديلاته، بيروت، 2016، ص5)، وهذا على النقيض من دستور 1926 الذي أقر في المادة 17 أن السلطة التنفيذية ترجع إلى رئيس الجمهورية الذي يمارسها بمساعدة الوزراء. وأقرت المادة 65 من الدستور المعدل في عام 1990 خضوع الجيش لسلطة مجلس الوزراء (مجلس النواب، الدستور اللبناني الصادر في 23 أيار سنة 1926 مع جميع تعديلاته، بيروت، 2016، ص14)، على العكس من دستور 1926م الذي أقر في المادة 49 أن الجيش يخضع لرئيس الجمهورية. وبناءً على دستور 1990م يكون النظام السياسي اللبناني قد تحول من نظام شبه رئاسي - مع صلاحيات قوية للرئيس - إلى نظام برلماني أكثر (كرم كرم، اتفاق الطائف: نظام جديد وإطار قديم، 2012، مرجع سابق، ص36).

(1) رئاسة مجلس الوزراء اللبناني، الحكومات السابقة والبيانات الوزارية، 2020:
http://www.pcm.gov.lb/arabic/charts.aspx?pageid=266, Access on January, 5, 2020.
Access on January, 5, 2020.

المادة 49 من الدستور اللبناني المعدل عام 1990[1].

2- متوسط عدد الحكومات في عهد كل رئيس بلغ ست حكومات، أي إن كل رئيس لبناني كان يشكل في المتوسط حكومة جديدة كل عام.

وترجع الكثرة في تشكيل الحكومات اللبنانية إلى التركيب الطائفي لأتباع كل دين في الجمهورية اللبنانية، فالدين له دور واضح وكبير في بنية الحكومة اللبنانية - السلطة التنفيذية - التي تُعرف في لبنان بالسلطة الإجرائية، كما أن هذه البنية الحكومية تتأثر مكانيًا بتوزيع الطوائف الدينية على محافظات الجمهورية اللبنانية. وللوقوف على العلاقة بين الانتماء الجيوديني وبنية الحكومة في لبنان، يُستفاد من البيانات الواردة في (الجدول 2) و(الأشكال (13، 14، 15) ما يلي:

يبلغ إجمالي عدد الحقائب الوزارية في تشكيلة الحكومة اللبنانية في عام 2020 29 حقيبة وزارية، يضاف إليها رئيس مجلس الوزراء، بما يعني أن مجلس الوزراء اللبناني يشتمل على 30 وزيرًا. ويتوزع هؤلاء الوزراء بالتساوي بين أتباع الدين الإسلامي وأتباع الدين المسيحي، بنسبة 1 : 1، بما يعني أن عدد الوزراء المسلمين هو 15 وزيرًا، وعدد الوزراء المسيحيين هو 15 وزيرًا. ووفقًا للميثاق الوطني لعام 1943 فإن رئاسة مجلس الوزراء تكون من نصيب طائفة السُّنَّة، ونيابة رئاسة مجلس الوزراء تكون من نصيب طائفة الروم الأرثوذكس[2].

- تتوزع الخمس عشرة حقيبة وزارية التي ينالها المسلمون على طائفة أهل السُّنَّة وطائفة الشيعة وطائفة الدروز بنسبة 2 : 2 : 1؛ ويتسم توزيع الحقائب الوزارية التي تنالها كل من الطوائف الثلاث بالتالي:

---

(1) مجلس النواب، الدستور اللبناني الصادر في 23 أيار سنة 1926 مع جميع تعديلاته، بيروت، 2016، ص10.
https://www.lp.gov.lb/backoffice/uploads/files.pdf access on December, 13, 2019.

(2) بيير روندو، الطوائف في الدولة اللبنانية، 1984، مرجع سابق، ص85؛ لبنى بهولي، الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف، 2010، مرجع سابق، ص83.

جدول (2) البنية الجيودينية للحكومة اللبنانية 2020

المحافظة	الحقائب الوزارية للمسلمين (وزير)			الحقائب الوزارية للمسيحيين (وزير)				المجموع
	السُّنَّة	الشيعة	الدروز	الموارنة	الروم الأرثوذكس	الروم الكاثوليك	الأرمن الأرثوذكس	الأرمن الكاثوليك	
بيروت	2	1	–	1	1	–	–	1	6
جبل لبنان	–	–	2	2	1	1	1	–	7
لبنان الشمالي	2	–	–	3	2	–	–	–	7
عكار	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بعلبك - الهرمل	–	1	–	–	–	–	–	–	1
البقاع	2	1	1	–	–	2	–	–	6
النبطية	–	1	–	–	–	–	–	–	1
لبنان الجنوبي	–	2	–	–	–	–	–	–	2
المجموع	6	6	3	6	4	3	1	1	30
م ث و (٪) (*)	20	20	10	20	13.4	10	3.3	3.3	100
م ن و (٪) (♣)	-17.4	-14.9	12.4	-25.4	185.1	44.9	35.8	450	–

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء اللبناني، 2020؛ طرابلسي، 2013، 85.

(*) م ث و= $\frac{\text{ز ط}}{\text{ج ز}} \times 100$ ، حيث م ث و= مؤشر ثقل التمثيل الوزاري، ز ط = عدد وزراء الطائفة، ج ز = جملة عدد الحقائب الوزارية .

(♣) م ن و= $\frac{\text{ن وط} - \text{ن ط}}{\text{ن ط}} \times 100$ ، حيث م ن و= مؤشر انحراف التمثيل الوزاري، ن وط = نسبة وزراء الطائفة، ن ط = نسبة عدد الطائفة بالدولة. ويلاحظ الآتي:

(1) إذا كانت إشارة م ن و< صفر، فإن الطائفة تحتاج لزيادة حصتها من الوزراء حتىٰ تصل لحصتها في السكان.

(2) إذا كانت إشارة م ن و> صفر، فإن الطائفة تحتاج لنقص حصتها من الوزراء حتىٰ تصل لحصتها في السكان.

(3) إذا كانت م ن و= صفر، فإن حصة الطائفة من الوزراء تساوي حصتها في السكان.

(المؤشر من عمل الباحث).

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

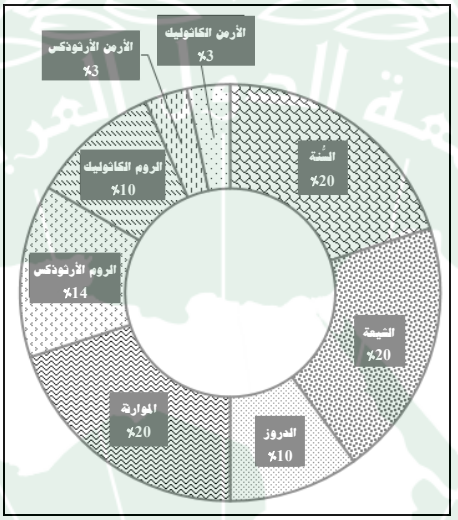

شكل (13) ثقل التمثيل الوزاري للطوائف الدينية اللبنانية 2020

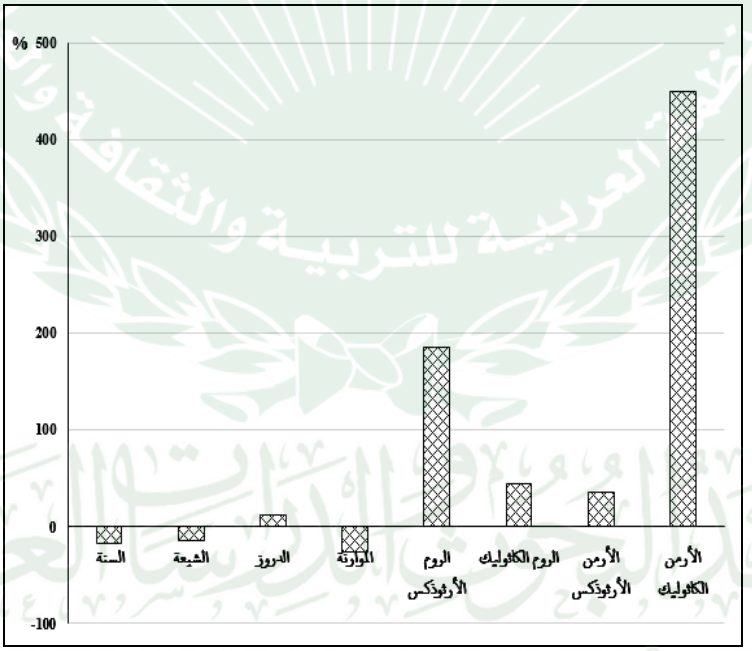

شكل (14) الانحراف في التمثيل الوزاري للطوائف الدينية اللبنانية 2020

INSTITUTE OF ARAB STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

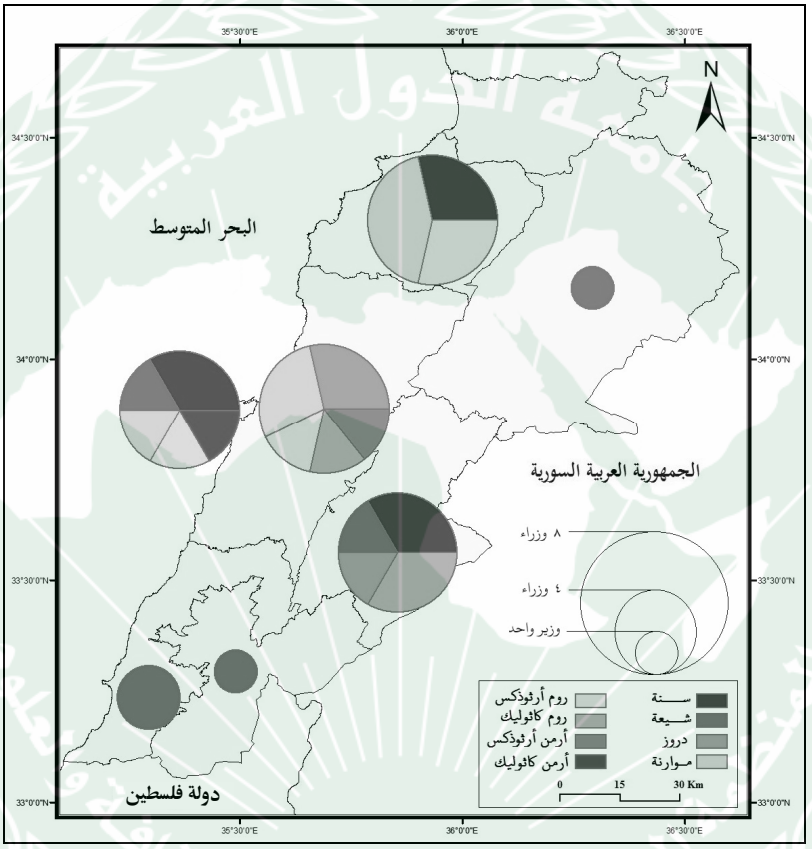

شكل (15) الهيكلة الجيودينية للسلطة التنفيذية في لبنان 2019

المصدر: الجدول رقم (2).

1- يبلغ نصيب طائفة أهل السُّنَّة ست حقائب وزارية بالإضافة إلى رئاسة مجلس الوزراء، وبذلك تكون الطائفة قد حققت مؤشر ثقل تمثيل وزاري (م ث و) بلغ 20٪، جعلها تحرز مؤشر انحراف تمثيل وزاري (م ن و) بلغت قيمته -17.4٪، مما يعني أن الوزن التمثيلي للسُّنة في مجلس الوزراء أقل من الوزن السكاني لهم في الدولة بنحو السُدس تقريبًا، وعليه تحتاج طائفة أهل السُّنَّة إلى أن يزداد عدد الوزراء الممثلون لها في مجلس الوزراء بمقدار وزير واحد، أي يصبح عدد الوزراء السُّنَّة سبعة وزراء بدلًا من ستة. ومكانيًا يتوزع الوزراء السُّنَّة في الحكومة اللبنانية الحالية

بالتساوي على ثلاث محافظات، تعد هي الأكثف سكانيًا من حيث الوجود السُّني، وهذه المحافظات هي: محافظة بيروت ومحافظة لبنان الشمالي ومحافظة البقاع، وكل منها ينال وزيرين يمثلان ثُلث عدد الوزراء السُّنَّة.

2- تنال طائفة الشيعة ست حقائب وزارية، وقد أنجزت (م ث و) بلغ 20٪ كما أنها حققت (م ن و) بقيمة بلغت -14.9٪، بما يشير إلى أن الوزن التمثيلي لطائفة الشيعة في مجلس الوزراء أقل من الوزن السكاني لها في الدولة بأكثر من السُبع، أي إن الطائفة يلزمها زيادة عدد الوزراء الممثلون في مجلس الوزراء بمقدار وزير واحد، بمعنى أن يصبح عدد الوزراء الشيعة سبعة وزراء بدلًا من ستة. ومكانيًا تتوزع الحقائب الوزارية الخاصة بالشيعة في الحكومة الحالية على خمس محافظات لبنانية هي: لبنان الجنوبي والبقاع والنبطية وبعلبك - الهرمل وبيروت، وكل محافظة منها تنال حقيبة وزارية واحة خاصة بالشيعة، عدا محافظة لبنان الجنوبي تنال حقيبتين لأنها تعد مركز الثقل الشيعي في الدولة.

3- تحصل طائفة الدروز على ثلاث حقائب وزارية، يحققوا (م ث و) يبلغ 10٪ و(م ن و) يبلغ 12.4٪، وهذا يدل على أن الوزن التمثيلي لطائفة الدروز في مجلس الوزراء أكبر من الوزن السكاني لها بالدولة بمقدار الثُمن، أي إن عدد الوزراء الدروز ينبغي أن يقل عن ثلاثة وزراء. وفي الحكومة الحالية ينتمي كل وزراء الدروز مكانيًا إلى محافظتين هما: جبل لبنان ومنها وزيرين، ومحافظة البقاع ومنها وزير واحد فقط.

- تتوزع الحقائب الوزارية الخمس عشرة التي تُخصص للمسيحيين على الطوائف المسيحية الخمس الرئيسة: (الموارنة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس والأرمن الكاثوليك). ويتخذ توزيع الحقائب الوزارية على الطوائف المسيحية الصورة التالية:

1- تحصل طائفة الموارنة على عدد ست حقائب وزارية، تحقق (م ث و) بلغت

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

قيمته 20٪، وتحقق (م ن و) سجلت قيمته -25.4٪، وبهذا يتضح أن الوزن الوزاري للموارنة يقل عن الوزن السكاني لهم بأكثر من الربع، ويشير ذلك إلى أن الموارنة تحتاج لزيادة عدد الوزراء الممثل لها في مجلس الوزراء اللبناني، ليصبح سبعة وزراء بدلًا من ستة. ومكانيًا يتوزع الوزراء الموارنة في الحكومة الحالية على ثلاث محافظات، هي الأكثر في التركز الماروني، وهي: محافظة لبنان الشمالي وينتمي لها ثلاثة وزراء يعادلوا نصف عدد الوزراء الموارنة، ومحافظة جبل لبنان وينتسب لها وزيرين يشكلان ثُلث عدد الوزراء الموارنة، ومحافظة بيروت ومنها وزير واحد ينتمي لطائفة الموارنة.

2- يبلغ نصيب طائفة الروم الأرثوذكس أربع حقائب وزارية، تحقق (م ث و) وصل إلى 13.4٪، وأنتجت (م ن و) بلغ 185٪، بما يعني أن تلك الطائفة تتمتع بوزن وزاري يفوق وزنها السكاني بنحو مرتين تقريبًا، ومن ثم ينبغي أن يقل عدد الوزراء الممثلون للطائفة في مجلس الوزراء ليصبح وزيرين على الأكثر بدلً من أربعة. ويتوزع الوزراء المنتمون للروم الأرثوذكس مكانيًا على ثلاث محافظات لبنانية هي: محافظة لبنان الشمالي ومنها وزيران يمثلان نصف الوزراء الروم الأرثوذكس، ومحافظة جبل لبنان ومحافظة بيروت ونصيب كل منها وزير واحد فقط يشكل ربع الوزراء الروم الأرثوذكس.

3- تحصل طائفة الروم الكاثوليك على ثلاث حقائب وزارية، أنتجت (م ث و) بلغ 10٪، وحققت (م ن و) بلغ نحو 45٪، وبهذا تحرز هذه الطائفة وزنًا وزرايًا يفوق وزنها السكاني بنحو النصف تقريبًا، أي إن عدد الوزراء الروم الكاثوليك يجب أن يصبح وزيرين بدلًا من ثلاثة. وينتمي الوزراء الروم الكاثوليك مكانيًا إلى محافظتين هما: محافظة البقاع ومنها وزيران، ومحافظة جبل لبنان ومنها وزير واحد فقط.

4- تنال طائفة الأرمن الأرثوذكس حقيبة وزارية واحدة، ذات (م ث و) بلغ 3.3٪ و(م ن و) بلغ نحو 36٪، أي إن الطائفة تحصل على مشاركة وزارية تفوق وزنها السكاني بنحو الثلث. وتحصل طائفة الأرمن الكاثوليك على حقيبة وزارية

واحدة، ذات (م ث و) بلغ 3.3٪ و(م ن و) بلغ 450٪، أي تنال الطائفة مشاركة وزارية تفوق وزنها السكاني بنحو أربع مرات ونصف؛ لذا ينبغي أن يمثل طائفتي الأرمن الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس وزير واحد فقط، ويكون بالتناوب بينهم عند تشكيل كل وزارة.

- يُراعي تشكيل الحكومة بلبنان البعد المكاني في توزيع الحقائب الوزارية على المحافظات (شكل 15)، ويكون هذا التوزيع دائمًا تحت مظلة البنية الدينية لكل محافظة. وللوقوف على صورة التوزيع المكاني للحقائب الوزارية بالحكومة اللبنانية، تم اتخاذ الحكومة التي تشكلت في عام 2020 كنموذج للدراسة؛ لأنها آخر حكومة تشكلت بالدولة حتى كتابة هذه الدراسة؛ وقد اتخذ التوزيع المكاني لحقائبها الوزارية الصورة التالية:

1- محافظة جبل لبنان تحتل قمة المحافظات اللبنانية من حيث عدد الوزراء بنصيب بلغ 7 وزراء، مما يعني أن هذه المحافظة تنال وحدها أكثر من 23.3٪ من الحكومة اللبنانية، ويتوزع هؤلاء الوزراء دينيًا بين المسلمين والمسيحيين بنسبة 2 : 5. وكل الوزراء المسلمون المنتمون للمحافظة يتبعون طائفة الدروز. أما الوزراء المسيحيون بالمحافظة ينتمي وزيران اثنان لطائفة الموارنة، وينتمي وزير واحد للروم الأرثوذكس، ووزير واحد للروم الكاثوليك، ووزير واحد للأرمن الأرثوذكس.

2- محافظة لبنان الشمالي تأتي على قمة المحافظات اللبنانية أيضًا - مشاركة محافظة جبل لبنان - وتنال سبع حقائب وزارية، يعادلون 23.3٪ من جملة مجلس الوزراء اللبناني. ويتوزع هؤلاء الوزراء دينيًا بين المسلمين والمسيحيين بنسبة 2: 5. وكل الوزراء المسلمون المنتسبون لمحافظة لبنان الشمالي يتبعوا طائفة السُّنَّة. أما الوزراء المسيحيون المنتمون للمحافظة منهم ثلاثة وزراء ينتمون لطائفة الموارنة، ووزيران ينتمون لطائفة الروم الأرثوذكس.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

3- محافظة بيروت تقع في المرتبة الثانية بين المحافظات اللبنانية من حيث عدد الوزراء، بنصيب بلغ ستة وزراء، يشكلون 20٪ من الحكومة اللبنانية. ويتوزع الوزراء المنتمون لمحافظة بيروت على المسيحيين والمسلمين بنسبة 1 : 1، حيث بلغ عدد الوزراء البيروتيين المسيحيين ثلاثة وزراء ينتمون لطوائف الموارنة والروم الأرثوذكس والأرمن الكاثوليك. في حين بلغ عدد الوزراء البيروتيين المسلمين ثلاثة وزراء ينتمون لطائفتي الشيعة والسُّنَّة بنسبة 1 : 2.

4- محافظة البقاع تأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد الوزراء - مشاركة في ذلك بيروت - بنصيب ستة وزراء، يمثلون 20٪ من جملة الحكومة اللبنانية. ويتوزع الوزراء البقاعيون على المسلمين والمسيحيين بنسبة 2 : 1، والوزراء المسلمون بالمحافظة أربعة، ينتمي اثنان منهم لطائفة السُّنَّة، أما الوزيران الآخران ينتمي واحد منهم لطائفة الشيعة والآخر ينتمي للدروز؛ أما الوزراء المسيحيون من المحافظة فينالون وزيرين، وهم ينتمون لطائفة الروم الكاثوليك.

5- محافظة لبنان الجنوبي تنال وزيرين، وهما من المسلمين الشيعة، أما محافظة النبطية ومحافظة بعلبك - الهرمل تنال كل منها وزيرًا واحدًا وهو من المسلمين الشيعة، بينما محافظة عكار لا يوجد وزير ينتمي لها.

- جرى العرف في الجمهورية اللبنانية على أن تتوزع الحقائب الوزارية السيادية[1] الأربع مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وبتحديد أكثر تتوزع على

(1) استقر الرأي بين القوى السياسية في لبنان على اعتبار أن الوزارات التي تختص بأمور الأمن والسياسة الخارجية والمالية هي وزارات سيادية، وهذه الوزارات في لبنان تتمثل في: وزارة الدفاع الوطني، وزارة الداخلية والبلديات، وزارة المالية، وزارة الخارجية والمغتربين (محمود أبو القاسم، التهديدات المتصاعدة - المأزق السياسي للمسيحيين في لبنان، آفاق سياسية، العدد 20، 2015، ص64)؛ (الشهرية، الوزارات السيادية إقطاعيات لزعماء الطوائف الكبرى، الاثنين 23 كانون الثاني 2017: http://monthlymagazine.com/ar-article-desc_4298. Access on November, 10, 2019).

الطـوائف الأربع الكبرىٰ في الدولة وهي: أهل السُّـنَّة والشـيعة والموارنة والروم الأرثوذكس؛ فلم يتولَّ أيٌّ من هذه الحقائب الوزارية وزير ينتمي لطائفة أخرىٰ غير الطوائف الأربع الكبرىٰ التي سبق ذكرها[1]. فبعد إقرار اتفاق الطائف في عام 1989 وحتىٰ آخر حكومة تشكلت في عام 2020، عرفت الجمهورية اللبنانية 18 حكومة، وقد توزعت الوزارات السيادية الأربع في هذه الحكومات بصورة عادلة علىٰ الطوائف الأربع الكبرىٰ في لبنان، أي 18 وزارة لكل طائفة. ولكـن ما يؤخذ علىٰ هذا التوزيع أنه لم يلتزم التناوب بشكل تام بين هذه الطوائف في كل حكومة تتشكل، فلم يتول الشيعة وزارة الداخلية نهائيًا، كما لم يتول الروم الأرثوذكس وزارة الخارجية نهائيًا. وفيما يخص وزارة الخارجية فقد استحوذ عليها الشيعة والموارنة، حيث تولاها الشيعة سبع مرات، وتولاها الموارنة أحد عشر مرة. أما وزارة الدفاع الوطني فقد استحوذ عليها الشيعة والروم الأرثوذكس، حيث حصل الشيعة عليها ست مرات، ونالها الروم الأرثوذكس اثنتي عشرة مرة. في حين أن وزارة الداخلية قد توزعت بين الروم الأرثوذكس والسُّنَّة والموارنة، حيث نالها الروم الأرثوذكس ست مرات، وتولاها السُّنَّة سبع مرات، وحصل عليها الموارنة خمس مرات. ووزارة المالية قد استحوذ عليها السُّنَّة والشيعة، حيث نالها السُّنَّة ثمان مرات، ونالها الشيعة عشر مرات[2].

ثالثًا – البنية الجيوديمية لمجلس النواب:

يلعب الدين والتركيب الطائفي لأتباع كل دين في الجمهورية اللبنانية دورًا واضحًا وكبيرًا في بنية مجلس النواب اللبناني، كما أن هذه البنية تتأثر مكانيًا بتوزيع الطوائف علىٰ محافظات الجمهورية اللبنانية. وللوقوف علىٰ ذلك يستفاد من بيانات الجدول (3) والأشكال (16، 17، 18، 19) ما يلي:

(1) محمود أبو القاسم، (2015)، مرجع سبق ذكره، ص64.

(2) الشهرية، الوزارات السيادية إقطاعيات لزعماء الطوائف الكبرىٰ، 2017:
http://monthlymagazine.com/ar-article-desc_4298. Access on November, 10, 2019.

جدول (3) المُرَكب الجيوديني لمجلس النواب اللبناني بعد اتفاق الطائف 1989

م	المحافظة	مقاعد المسلمون (مقعد)					مقاعد المسيحيون (مقعد)								المجموع
		سنة	شيعة	دروز	علويون	مجموع المسلمون	موارنة	روم كاثوليك	روم أرثوذكس	بروتستانت	أرمن كاثوليك	أرمن أرثوذكس	طوائف أخرىٰ	مجموع المسيحيون	
1	بيروت	6	2	1	-	9	1	1	2	1	1	3	1	10	19
2	جبل لبنان	2	3	5	-	10	19	2	3	-	-	1	-	25	35
3	لبنان الشمالي	8	-	-	1	9	8	-	4	-	-	-	-	12	21
4	عكار	3	-	-	1	4	1	-	2	-	-	-	-	3	7
5	بعلبك - الهرمل	2	6	-	-	8	1	1	-	-	-	-	-	2	10
6	البقاع	3	2	1	-	6	2	2	2	-	-	1	-	7	13
7	النبطية	1	8	1	-	10	-	-	1	-	-	-	-	1	11
8	لبنان الجنوبي	2	6	-	-	8	2	2	-	-	-	-	-	4	12
	جملة المقاعد	27	27	8	2	64	34	8	14	1	1	5	1	64	128
	م ث ب ط (Θ) (٪)	21.1	21.1	6.25	1.56	٪50	26.7	6.25	10.94	0.78	0.78	3.9	0.78	50	100
	ن ت ب ط (*) (٪)	87.2	89.8	70.2	195.0	87.1	99.6	90.6	232.8	181.4	130.0	160.5	105.4	117.4	100
	م و م (♣) (ألف نسمة/المقعد)	43.43	42.14	54.1	19.7	43.47	38.18	42.01	16.29	22.65	29.5	23.82	39.54	32.19	37.83

المصدر: مجلس النواب، 2017، 70-71.

(Θ) م ث ب ط = $\frac{\text{م ط}}{\text{ج م}} \times 100$ ، م ث ب ط= مؤشر الثقل البرلماني للطائفة، م ط= عدد مقاعد الطائفة، ج م- جملة مقاعد البرلمان.

(*) ن ت ب ط= $\frac{\text{ن م ط}}{\text{ن س ط}} \times 100$ ، حيث ن ت ب ط= نسبة التمثيل البرلماني للطائفة، ن م ط= نسبة مقاعد الطائفة، ن س ط= نسبة عدد سكان الطائفة. وتبلغ قيمة ن ت ط 100 عندما تكون ن م ط = ن س ط.

(♣) م و م = $\frac{\text{س ط}}{\text{م ط}}$، حيث م و م = مؤشر الوزن الطائفي للمقعد، س ط= عدد سكان الطائفة، م ط= عدد مقاعد الطائفة - (المعادلات من عمل الباحث).

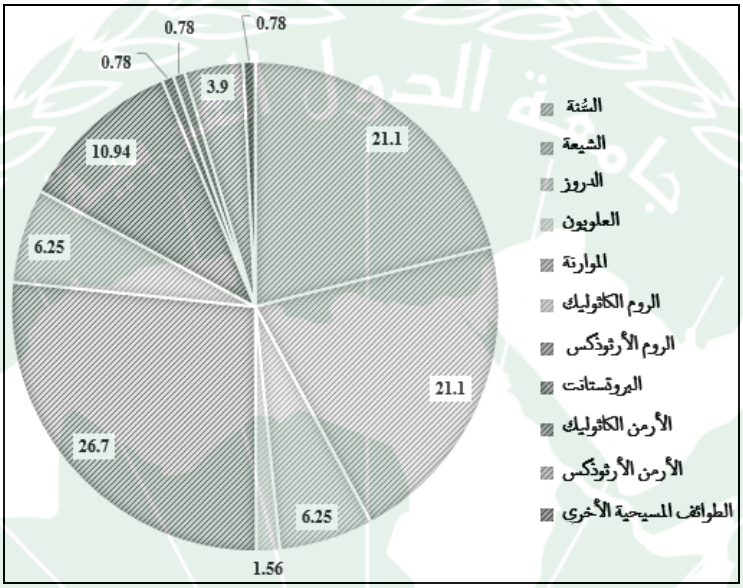

شكل (16) ثقل التمثيل البرلماني للطوائف الدينية اللبنانية بعد اتفاق الطائف 1989

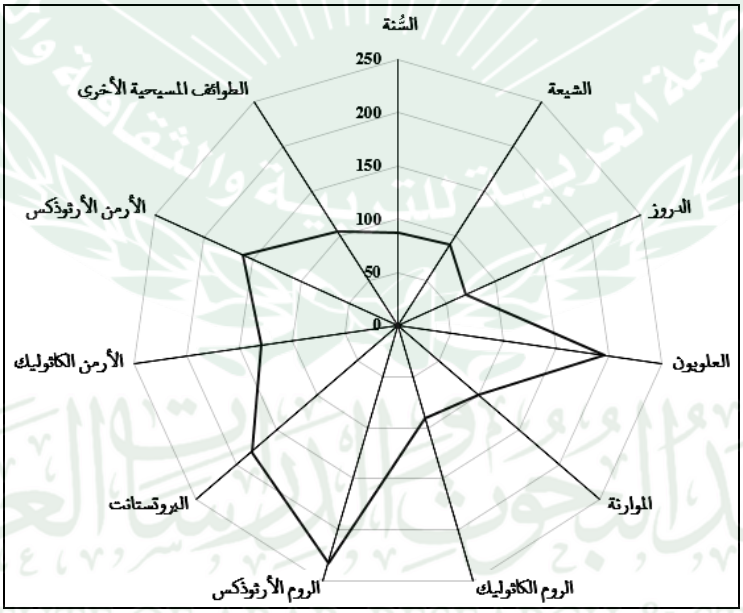

شكل (17) نسبة التمثيل البرلماني للطوائف الدينية اللبنانية 2020

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

شكل (18) الوزن الطائفي للمقعد البرلماني في لبنان 2020

- بلغ عدد مقاعد مجلس النواب 128 مقعدًا، بمؤشر وزن برلماني للمقعد بلغ متوسطه على مستوى لبنان في عام 2019 نحو 37.83 ألف نسمة/المقعد. وتتوزع مقاعد البرلمان بلبنان بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، بنسبة 1 : 1، وهي النسبة التي قدمها اتفاق الطائف عام 1989 بين الفصائل اللبنانية، وأقرتها المادة 24 من الدستور اللبناني المعدل عام 1990، التي تنص على توزيع المقاعد النيابية وفقًا للقواعد الآتية:

(أ) التساوي بين المسلمين والمسيحيين.

(ب) نسبيًا بين طوائف كل من الفئتين.

(ج) نسبيًا بين المناطق[1].

(1) مجلس النواب، الدستور اللبناني الصادر في 23 أيار سنة 1926 مع جميع تعديلاته، بيروت، 2016، ص8.
https://www.lp.gov.lb/backoffice/uploads/files.pdf. Access on December, 13, 2019

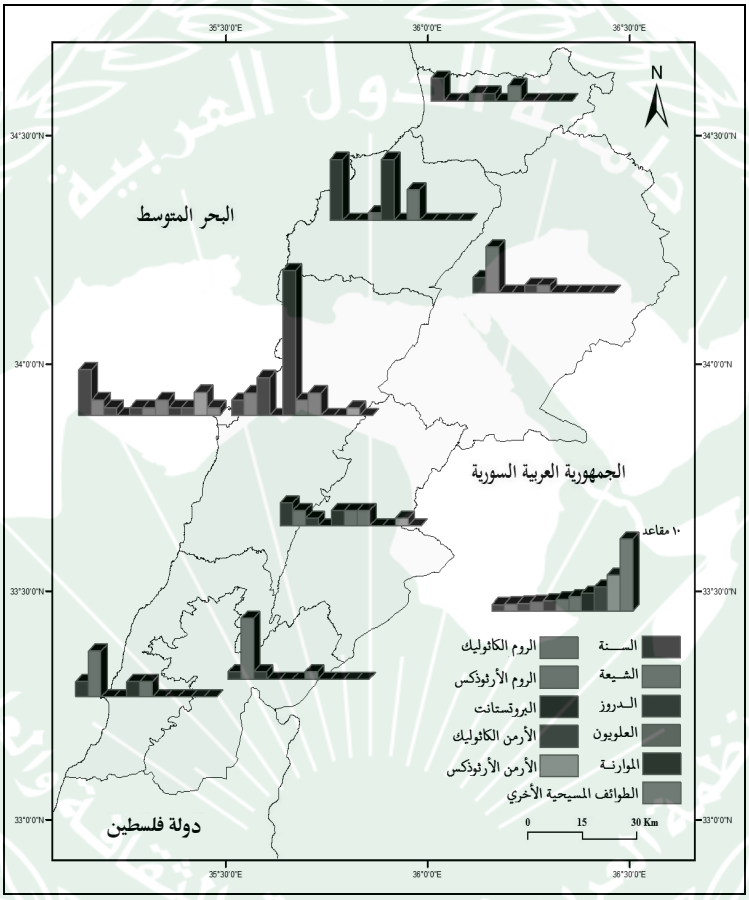

شكل (19) الهيكلة الجيودينية لمجلس النواب اللبناني بعد اتفاق الطائف 1989

المصدر: الجدول رقم (3).

وكانت النسبة المتفق عليها لتوزيع مقاعد مجلس النواب اللبناني بين المسلمين والمسيحيين منذ نشأة الجمهورية اللبنانية في عام 1920 وحتىٰ اتفاق الطائف عام 1989 هي 5 : 6، مع توزيع المقاعد المخصصة لكل ديانة علىٰ طوائفها وفق نسبتها السكانية، فضلًا عن مراعاة البعد المكاني لوجود كل طائفة بإقليم الدولة[1].

(1) مجلس النواب، قانون انتخاب أعضاء المجلس النيابي، بيروت، 1950، ص12.
https://www.lp.gov.lb/Resources/Files/eac02b48-a903-4c3b-89e9-df401f382f4b.pdf. Access on November, 15, 2019.

- استناداً للمادة 24 من الدستور اللبناني المعدل في عام 1990، أصبحت المقاعد النيابية المخصصة للمسلمين تعادل نصف عدد مقاعد مجلس النواب، وبلغ عددها 64 مقعدًا. ووفقًا لبيانات عام 2019 فقد منح هذا العدد من المقاعد للمسلمين نسبة تمثيل برلماني (ن ت ب ط) بلغت 87.1٪، مبينة أن نسبة المقاعد النيابية للمسلمين أقل من نسبتهم السكانية بالدولة بأكثر من 8/1، وبهذا ينبغي أن يزداد عدد مقاعد المسلمين لتصبح 73 مقعدًا بدلًا من 64 مقعدًا. بالإضافة لما تقدم فقد بلغ الوزن السكاني للمقعد البرلماني (م وم) للمسلمين نحو 43.74 ألف نسمة/المقعد، وهو أكبر من متوسط الوزن السكاني للمقعد البرلماني (م وم) بالدولة بنحو 15.6٪، مما يؤكد حاجة المسلمين لزيادة عدد مقاعدهم البرلمانية بعدد تسع مقاعد. وتتوزع حصة المسلمين من مقاعد مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية، والبالغ عددها 64 مقعدًا، على أربع طوائف إسلامية هي:

1- طائفة السُّنَّة، وتمتلك نصيبًا من المقاعد النيابية يبلغ عددها 27 مقعدًا، يعادلوا نحو 42.2٪ من جملة المقاعد المخصصة للمسلمين في مجلس النواب. وهذا العدد من المقاعد يسجل مؤشر ثقل برلماني للطائفة (م ث ب ط) بلغ 21.1٪، كما أنه يمنحها نسبة تمثيل برلماني (ن ت ب ط) بلغت قيمتها 87.2٪، وهي تدل على أن النسبة المخصصة لطائفة السُّنَّة في البرلمان أقل من نسبتها السكانية في الدولة بأكثر من 8/1، وبهذا يحتاج السُّنَّة لأن يزداد عدد المقاعد البرلمانية المخصصة لهم بمقدار أربعة مقاعد، أي يُصبح عدد المقاعد 31 مقعدًا بدلًا من 27 مقعدًا. وبالإضافة لما تقدم فقد وفر عدد المقاعد البرلمانية المخصصة للسُّنة مؤشر وزن طائفي للمقعد (م وم) بلغت قيمته في عام 2019 نحو 43.43 ألف نسمة/المقعد، وهو أكبر من متوسط وزن المقعد بالدولة بأكثر من 14.8٪، وهذا يؤكد حاجة السُّنَّة لزيادة عدد المقاعد البرلمانية لها. وتتوزع المقاعد النيابية المخصصة لطائفة السُّنَّة على كل المحافظات اللبنانية على النحو التالي:

(أ) محافظة لبنان الشمالي، وتحوز على ثمانية مقاعد للسُّنة، يشكلون نحو 10/3 من جملة المقاعد السُّنَّة في البرلمان.

(ب) محافظة بيروت، وتنال ستة مقاعد لطائفة السُّنَّة، بما يعادل 22.2٪ من جملة مقاعد السُّنَّة.

(جـ) محافظة البقاع ومحافظة عكار تحصل كل منهما على ثلاثة مقاعد للسُّنة، تزن 9/1 من المقاعد السُّنية.

(د) محافظة جبل لبنان ومحافظة لبنان الجنوبي ومحافظة بعلبك - الهرمل، وتحوز كل منها على مقعدين للسُّنة يزنان نحو 7.5٪ من مقاعد السُّنَّة في مجلس النواب.

(هـ) محافظة النبطية، وتنال مقعدًا واحدًا لطائفة السُّنَّة، وهي أقل المحافظات حظًا في مقاعد السُّنَّة بمجلس النواب، حيث بلغ نصيبها نحو 4٪ من المقاعد النيابية المخصصة للسُّنة.

2- طائفة الشيعة، وتنال من المقاعد النيابية 27 مقعدًا تعادل المقاعد المخصصة لطائفة السُّنَّة، وتشكل تلك المقاعد ما يقرب من 42.2٪من المقاعد المخصصة للمسلمين في مجلس النواب اللبناني. وبهـذا العـدد من المقاعد تسجل طائفة الشيعة (م ث ب ط) بلغ نحو 21.1٪، منحها (ن ت ب ط) بلغت نحو 89.8٪، بما يعني أن الشيعة تنال عددًا من المقاعد البرلمانية أقل من المفترض أن تكون عليه بأكثر من 10/1، وبهذا يكون الشيعة في حاجة لزيادة عدد مقاعدهم البرلمانية بمقدار ثلاثة مقاعد، أي من المفترض أن يكون عدد مقاعد الشيعة في البرلمان 30 مقعدًا وليس 27 مقعدًا. وقد سجل (م وم) للشيعة في عام 2019 نحو 42.14 ألف نسمة/المقعد، وهو أكبر من (م وم) على مستوى الدولة بنحو 11.4٪، مما يؤكد حاجة طائفة الشيعة لزيادة عدد مقاعدها في مجلس النواب.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

وفيما يخص التوزيع المكاني للمقاعد النيابية المخصصة للشيعة فهو يتخذ الصورة الآتية:

(أ) محافظة النبطية تحصل على ثمانية مقاعد للشيعة، تعادل نحو 29.6٪ من مقاعد الشيعة بالبرلمان.

(ب) محافظة لبنان الجنوبي ومحافظة بعلبك - الهرمل تنال كل منها ستة مقاعد لطائفة الشيعة، أي كل محافظة منهما تحصل على أكثر من خُمس نصيب الشيعة في مجلس النواب.

(جـ) محافظة جبل لبنان وتحصل على ثلاثة مقاعد للشيعة، تزن أكثر من عُشر مقاعد الشيعة.

(د) محافظة بيروت ومحافظة البقاع تحصل كل منها على مقعدين لطائفة الشيعة، أي إن كلًّا منهما تنال نحو 7.5٪ من مقاعد طائفة الشيعة.

(هـ) محافظتا عكار ولبنان الشمالي لا تحصل أي منهما على مقاعد لطائفة الشيعة بمجلس النواب اللبناني.

3- طائفة الدروز، تحوز على ثمانية مقاعد نيابية، تمثل نحو 10/3 من عدد المقاعد المخصصة لطائفة السُّنَّة أو الشيعة، وتُشكل تلك المقاعد ما يقرب من 8/1 من المقاعد النيابية المخصصة للمسلمين. وبهذا العدد من المقاعد تحقق للدروز (م ث ب ط) بقيمة بلغت 6.25٪، كما أنها جعلت الطائفة تحصل على (ن ت ب ط) بلغت قيمتها 70.2٪، وهذا يعني أن عدد مقاعد الدروز أقل من العدد المفترض أن يكون عليه بنحو 41.2٪، أي إن عدد مقاعد الدروز ينبغي أن يكون أحد عشر مقعدًا بدلًا من ثمانية. ونصيب الدروز من المقاعد البرلمانية جعل (م وم) يبلغ نحو 54.1 ألف نسمة/المقعد، وهو يزيد عن متوسط وزن المقعد بالدولة بنحو 43٪، وهذا يؤكد احتياج الدروز لزيادة عدد مقاعدهم البرلمانية. ومكانيًا تتوزع المقاعد النيابية المخصصة للدروز على أربع محافظات هي:

(أ) محافظة جبل لبنـان ولها خمسة مقـاعد نيابية للدروز، بما يعني أن هذه المحافظة تحظى بـ 62.5٪ من جملة المقاعد الدرزية في البرلمان اللبناني.

(ب) محافظة بيروت ومحافظة البقاع ومحافظة النبطية، تنال كل منها مقعدًا واحدًا فقط، بما يدل على أن نصيب كل محافظة من تلك المحافظات من جملة المقاعد النيابية المخصصة لطائفة الدروز يبلغ 12.5٪.

4- طائفة العلويون، تحصل على مقعدين في البرلمان اللبناني. ويمنح هذان المقعدان الطائفة (م ث ب ط) بلغ نحو 1.6٪، كما أن هذين المقعدين قد منحا الطائفة (ن ت ب ط) بلغت قيمتها 195٪، مما يدل على أن عدد المقاعد المخصصة للعلويين تزيد عن نسبتهم السكانية بنحو الضعف، وعليه يجب أن يقل عدد مقاعد العلويين ليصبح مقعد واحدًا بدلًا من مقعدين. ويؤكد هذا الاستنتاج قيمة (م وم) للطائفة والتي بلغت نحو 19.7 ألف نسمة/المقعد. ومكانيًا تتوزع مقاعد العلويين على محافظتي لبنان الشمالي وعكار لكل منها مقعد واحد فقط.

- تنص المادة 24 من الدستور اللبناني المعدل في عام 1990، على أن ينال المسيحيون نصف عدد مقاعد البرلمان، وعليه بلغ عدد مقاعد الحصة المسيحية بالبرلمان 64 مقعدًا. واستنادًا لبيانات عام 2019 فقد منح هذا العدد من المقاعد للمسيحيين نسبة تمثيل برلماني بلغت نحو 117.4٪، وهي تدل على أن نسبة المقاعد النيابية للمسيحيين أكبر من نسبتهم السكانية بأكثر من 7/1، وبهذا ينبغي أن يقل عدد مقاعد المسيحيين لتصبح 55 مقعدًا بدلًا من 64 مقعدًا. فضلًا على ما تقدم فقد سجل الوزن السكاني للمقعد البرلماني للمسيحيين نحو 32.19 ألف نسمة/المقعد، وهو أقل من متوسط الوزن السكاني للمقعد البرلماني بالدولة بنحو 15٪، مما يؤكد ضرورة تخفيض عدد مقاعد البرلمان المخصصة للمسيحيين بعدد تسعة مقاعد. وتتوزع حصة المقاعد المخصصة للمسيحيين بمجلس النواب في الجمهورية اللبنانية، والبالغ عددها 64 مقعدًا نيابيًا، على ست طوائف رئيسة بجانب الأقليات المسيحية كما يلي:

1- **طائفة الموارنة**، تنال 34 مقعدًا في البرلمان، فهي الأكبر بين كل الطوائف اللبنانية من حيث المقاعد النيابية؛ إذ تحوز على أكثر من نصف عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين. وهذا العدد من المقاعد يمنح الموارنة (م ث ب ط) بلغت قيمته 26.7٪، كما أنه جعل الطائفة تحرز (ن ت ب ط) بلغت 99.6٪، مما يدل على أن نسبة مقاعد الموارنة في البرلمان تعادل تقريبًا نسبتهم السكانية. وبلغ (م وم) للموارنة نحو 38.2 ألف نسمة/المقعد، يعادل تقريبًا متوسط وزن المقعد على مستوى الدولة. ومكانيًا تتوزع المقاعد النيابية المخصصة لطائفة الموارنة على سبع محافظات في حين تخلو محافظة واحدة، النبطية، من مقاعد الموارنة، أما المحافظات السبع فهي:

(أ) محافظة جبل لبنان، وتأتي على رأس المحافظات في المقاعد المخصصة للموارنة، وتحصل على 19 مقعدًا، تشكل نحو 56٪ من مقاعد هذه الطائفة في البرلمان اللبناني.

(ب) محافظة لبنان الشمالي، وتحتل المرتبة الثانية من حيث عدد المقاعد المخصصة للموارنة، فهي تحوز على 8 مقاعد، تشكل نحو 23.5٪ من جملة مقاعد الموارنة.

(جـ) محافظة البقاع ومحافظة لبنان الجنوبي، وتضم كل منهما مقعدين للموارنة.

(د) محافظة بيروت ومحافظة عكار ومحافظة بعلبك - الهرمل، ويخصص للموارنة بكل منها مقعد واحد في مجلس النواب.

2- **طائفة الروم الأرثوذكس**، يبلغ نصيبها من المقاعد البرلمانية 14 مقعدًا، تمثل نحو 21.9٪ من إجمالي عدد مقاعد المسيحيين، ويمنح هذا العدد للطائفة (م ث ب ط) بقيمة بلغت نحو 11٪، كما أنه يوفر لها (ن ت ب ط) بقيمة سجلت نحو 233٪، مما يعني أن الروم الأرثوذكس ينالون عددًا من المقاعد البرلمانية يزيد عن العدد الذي يقابل نسبتهم السكانية بنحو مرة وثلث المرة تقريبًا، أي إن عدد المقاعد المفترض أن يكون للروم الأرثوذكس هو 6 مقاعد وليس 14 مقعدًا. وقد نتج عن عدد المقاعد المخصصة لطائفة الروم الأرثوذكس أن أصبح (م وم) نحو 16.3 ألف

نسمة/المقعد، وهو يعادل أكثر من خُمسي المتوسط العام لوزن المقعد بالدولة، وهذه القيمة للمؤشر تؤكد الزيادة الكبيرة لعدد المقاعد البرلمانية التي تنالها الطائفة. وتتوزع تلك المقاعد النيابية المخصصة لطائفة الروم الأرثوذكس على ست محافظات، في حين تخلو محافظتي لبنان الجنوبي وبعلبك – الهرمل من أية مقاعد تخص الطائفة، والمحافظات الست هي:

(أ) محافظة لبنان الشمالي، ويمثلها أربعة مقاعد مخصصة للروم الأرثوذكس، تمثل نحو 28.6٪ من جملة مقاعد الطائفة بالبرلمان.

(ب) محافظة جبل لبنان، ولها ثلاثة مقاعد مخصصة للروم الأرثوذكس، تزن أكثر من 21.4٪ من جملة مقاعد الطائفة.

(جـ) محافظات بيروت، والبقاع، وعكار، ولكل منها مقعدان مخصصان لطائفة الروم الأرثوذكس، أي إن كل محافظة منهما لها 7/1 من مقاعد الطائفة.

(د) محافظة النبطية، ويمثل الروم الأرثوذكس بها مقعد واحد فقط.

3- **طائفة الروم الكاثوليك**، تنال ثمانية مقاعد برلمانية، تعادل نحو 8/1 من مقاعد المسيحيين. وبهذه المقاعد سجل (م ث ب ط) للطائفة نحو 6.3٪، كما بلغت (ن ت ب ط) نحو 90.6٪، وهذا يدل على أن الروم الكاثوليك في حاجة لزيادة عدد مقاعدهم بالبرلمان بعدد مقعد واحد فقط، أي يصبح عدد مقاعدهم تسعة بدلًا من ثمانية. وقد سجل المقعد الواحد للروم الكاثوليك (م وم) بلغ أكثر من 42 ألف نسمة/المقعد، وهو يزيد عن المتوسط العام لوزن المقعد بالدولة بأكثر من 10/1، وهذا يؤكد حاجة الطائفة لزيادة مقاعدها البرلمانية بعدد مقعد واحد. وتتوزع المقاعد النيابية المخصصة لطائفة الروم الكاثوليك على خمس محافظات، بينما لا تملك محافظات لبنان الشمالي وعكار والنبطية أية مقاعد لهذه الطائفة، والمحافظات الخمس التي تحوز مقاعد لطائفة الروم الكاثوليك هي:

(أ) محافظة البقاع، ومحافظة لبنان الجنوبي، ومحافظة جبل لبنان، وتنال كل منها

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

مقعدين مخصصين لطائفة الروم الكاثوليك، أي إن كل محافظة منها تنال رُبع المقاعد البرلمانية للطائفة.

(ب) محافظتا بيروت، وبعلبك - الهرمل، ويخصص لطائفة الروم الكاثوليك بكل منهما مقعد واحد فقط في البرلمان اللبناني.

4- **طائفة الأرمن الأرثوذكس**، تحوز هذه الطائفة من المقاعد البرلمانية خمسة مقاعد، وتشكل تلك المقاعد ما يزيد عن 7.8٪ من مقاعد المسيحيين، كما أنها تحقق للطائفة (م ث ب ط) بلغ نحو 3.9٪، وتسجل (ن ت ب ط) بلغت قيمته 160.5٪، مما يدل على أن الأرمن الأرثوذكس ينالون عددًا من المقاعد البرلمانية يفوق نسبتهم السكانية بالدولة، وعليه ينبغي أن يقل عدد مقاعد الأرمن الأرثوذكس ليصبح ثلاثة مقاعد بدلًا من خمسة. وعلاوة على ما تقدم فقد سجل (م وم) للأرمن الأرثوذكس أكثر من 23.8 ألف نسمة/المقعد، وهو أقل من المتوسط العام لوزن المقعد بالدولة بنحو 5/2، وهذا يؤكد ضرورة تقليل عدد المقاعد المخصصة للأرمن الأرثوذكس حتى تتوازن مع نسبتهم السكانية. وتتوزع المقاعد النيابية المخصصة لطائفة الأرمن الأرثوذكس على ثلاث محافظات هي: محافظة بيروت، وتنال وحدها ثلاثة مقاعد تمثل نحو 60٪ من مقاعد تلك الطائفة، ومحافظة جبل لبنان، ومحافظة البقاع، وكل منهما تحوز على مقعد واحد لهذه الطائفة، مما يدل على أن كلًّا منهما يملك 20٪ من مقاعد الأرمن الأرثوذكس.

5- أما **طائفة الأرمن الكاثوليك وطائفة البروتستانت**، فيخصص لكل منهما مقعد واحد فقط في مجلس النواب اللبناني، وهما من نصيب محافظة بيروت. وتمتلك كل طائفة بمقعدها (م ث ب ط) بلغ 0.78٪، كما أنهما يملكان (ن ت ب ط) بلغت قيمته 130٪ للأرمن الكاثوليك، و181.4٪ للبروتستانت، وهذا يعني أنهما ينالان عدد مقاعد أكبر من نسبتهما في سكان الدولة، لذا ينبغي أن يمثل الطائفتين مقعد واحد فقط، ويجب أن يكون هذا المقعد بالتناوب بين الطائفتين كل دورة برلمانية.

6- أما **باقي الطوائف المسيحية**، والتي هي في عداد الأقليات فيخصص لها جميعًا مقعد واحد لتمثيلها في مجلس النواب اللبناني، وهذا المقعد من نصيب محافظة بيروت، ويتناسب هذا المقعد كثيرًا مع عدد ونسبة هذه الأقليات من سكان الدولة؛ لأنه منح هذه الأقليات (ن ت ب ط) بلغت 105٪.

- ومكانيًا تتوزع مقاعد مجلس النواب اللبناني بشكل نسبي على المحافظات (شكل 19)، مع الوضع في الاعتبار الحفاظ على النسب الطائفية للمقاعد بكل محافظة، ويتضح ذلك بالتفصيل على النحو التالي:

1- **محافظة جبل لبنان**، وتأتي على قمة المحافظات اللبنانية من حيث عدد المقاعد النيابية المخصصة لها، فهي تنال 35 مقعدًا، تعادل ما يزيد على 27.3٪ من مقاعد مجلس النواب اللبناني. وتتوزع هذه المقاعد على سبع طوائف دينية - ثلاث إسلامية وأربع مسيحية - بمتوسط 5 مقاعد/الطائفة. وتحصل الطوائف الإسلامية بالمحافظة على عشرة مقاعد، تمثل نحو 28.6٪ من المقاعد المخصصة للمحافظة، وهذه الطوائف هي: الدروز وتنال خمسة مقاعد، الشيعة وتحصل على ثلاثة مقاعد، السُّنَّة ولها مقعدان. وعلى الجانب الآخر تحصل الطوائف المسيحية بالمحافظة على 25 مقعدًا تشكل أكثر من 71.4٪ من المقاعد المخصصة للمحافظة، وتتقاسم الحصة المسيحية طوائف الموارنة ولها تسعة عشر مقعدًا، الروم الأرثوذكس ولها ثلاثة مقاعد، الروم الكاثوليك ولها مقعدان، الأرمن الأرثوذكس ولها مقعد واحد.

2- **محافظة لبنان الشمالي**، تحتل المرتبة الثانية بين المحافظات اللبنانية من حيث عدد المقاعد النيابية، فهي تحصل على 21 مقعدًا، تشكل ما يقرب من 6/1 مجموع مقاعد مجلس النواب، وتتوزع تلك المقاعد على المسلمين والمسيحيين بالمحافظة بنسبة 3 : 4. وتتشارك في مقاعد المسلمين طائفتان هما: السُّنَّة والعلويون، ويقدر نصيب الأولى بثمانية مقاعد، وتحصل الثانية على مقعد واحد. أما مقاعد المسيحيين

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

فتتقاسمها طائفتان هما الموارنة والروم الأرثوذكس، فتنال الأولى ثمانية مقاعد، وتحوز الثانية أربعة مقاعد.

3- **محافظة بيروت**، وتقع في المرتبة الثالثة بين المحافظات اللبنانية، وفقًا لما تحوزه من مقاعد بمجلس النواب، فهي تحوز على 19 مقعدًا، تشكل ما يقرب من 15٪ من جملة مقاعد المجلس. وتتوزع هذه المقاعد على عشرة طوائف - ثلاث إسلامية وسبع مسيحية. ويخصص للطوائف الإسلامية تسعة مقاعد تمثل نحو 47.4٪ من مقاعد المحافظة، وهي موزعة على السُّنَّة ولها ستة مقاعد، والشيعة مقعدان، والدروز مقعد واحد فقط. أما الطوائف المسيحية بالمحافظة فيخصص لها عشر مقاعد، تشكل أكثر من 52.6٪ من مقاعد المحافظة، وتنال طائفة الروم الأرثوذكس مقعدين، أما طوائف الموارنة والروم الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس والأرمن الكاثوليك والإنجيليين والأقليات الأخرى فتحصل كل منها على مقعد واحد.

4- **محافظة البقاع**، وتحتل المرتبة الرابعة بين محافظات لبنان من حيث امتلاك عدد المقاعد البرلمانية، فلها 13 مقعدًا، تزن أكثر من عُشر مقاعد مجلس النواب. وتتشارك في هذه المقاعد ثلاث طوائف إسلامية وأربع طوائف مسيحية. ويخصص للطوائف الإسلامية ستة مقاعد تمثل نحو 46.2٪ من الحصة البرلمانية للمحافظة، وهذه الطوائف هي السُّنَّة والشيعة والدروز، وتقدر نسبة كل منها من مقاعد المحافظة نحو 23.1٪ و15.4٪ و7.7٪ على التوالي. أما الطوائف المسيحية الأربع فيخصص لها سبعة مقاعد تُشكل أكثر من 53.8٪ من مقاعد المحافظة، وهي موزعة على الموارنة والروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس ولكل منها مقعدان، أما الأرمن الأرثوذكس فتحوز على مقعد واحد فقط.

5- **محافظة لبنان الجنوبي**، تقع في المرتبة الخامسة بين محافظات لبنان استنادًا لعدد المقاعد البرلمانية، فتحصل على 12 مقعدًا، تمثل نحو 9.4٪ من مقاعد مجلس النواب. وتتوزع هذه المقاعد على أربع طوائف، طائفتان مسلمتان، وطائفتان

مسيحيتان. ويخصص للطوائف الإسلامية ثمانية مقاعد تمثل ثلثي مقاعد المحافظة، موزعة على الشيعة ستة مقاعد، وعلى السُّنَّة مقعدان. أما الطوائف المسيحية فيخصص لها أربعة مقاعد، تشكل ثلث مقاعد المحافظة، وتتوزع بالتساوي على طائفتي الموارنة والروم الكاثوليك.

6- **محافظة النبطية**، وهي تحتل المرتبة السادسة بين المحافظات من حيث عدد المقاعد المخصصة لها في مجلس النواب، ويخصص لها 11 مقعدًا، تمثل ما يقرب من 8.6٪ من جملة مقاعد المجلس. وتتوزع هذه المقاعد على أربع طوائف، واحدة مسيحية وهي طائفة الروم الأرثوذكس، وتبلغ حصتها مقعد واحد فقط. أما الطوائف الثلاث المسلمة فيخصص لها عشر مقاعد، موزعة على الشيعة والسُّنَّة والدروز، حيث تحصل الأولى على ثمانية، وتحصل كل من الثانية والثالثة على مقعد واحد.

7- **محافظة بعلبك - الهرمل**، تحتل المرتبة السابعة بين المحافظات وفقًا لعدد المقاعد البرلمانية، ويخصص لها 10 مقعدًا، تزن أكثر من 7.8٪ من مقاعد مجلس النواب. وتتوزع هذه المقاعد على أربع طوائف، طائفتان مسيحيتان، وطائفتان مسلمتان. وتنال الطوائف الإسلامية ثمانية مقاعد، موزعة على الشيعة ستة مقاعد، والسُّنَّة مقعدان. وتنال الطوائف المسيحية مقعدين مقسمين بين الموارنة والروم الكاثوليك.

8- **محافظة عكار**، وتحل في المرتبة الأخيرة بين المحافظات اللبنانية وفقًا لعدد مقاعدها البرلمانية، فهي تنال سبعة مقاعد، تشكل نحو 5.5٪ من جملة مقاعد المجلس. وتتوزع هذه المقاعد على أربع طوائف، طائفتان مسيحيتان وطائفتان مسلمتان. وتحصل الطوائف الإسلامية على أربعة مقاعد، موزعة على السُّنَّة بنصيب بلغ ثلاثة مقاعد، والعلويين بنصيب مقعد واحد. أما الطوائف المسيحية فتنال ثلاث مقاعد، مقسمة بين الروم الأرثوذكس مقعدان، والموارنة مقعد واحد.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

رابعًا - أثر الدين على الأحزاب:

تعد الأحزاب السياسية Political Parties هي أفضل جماعات الضغط Pressure Groups، التي تسعى إلى أن تشكل الحكومة، أو على الأقل يكون لديها حصة فيها. فالأحزاب هي الوقود الذي يُمكّن العملية السياسية Political Process من العمل بسلاسة. وعلى الأحزاب السياسية أن تعكس جميع وجهات النظر المختلفة بالدولة، وفي الوقت ذاته تبسطها وترسخها، فالأحزاب هي المؤسسات الأساسية للديمقراطية التمثيلية Representative Democracy[1].

وتماشيًا مع طبيعة النظام السياسي[2] في لبنان، فقد تبنت الدولة التعددية الحزبية المطلقة منذ نشأتها في الربع الأول من القرن العشرين، وشرعت لهذه التعددية بالمادة 13[3] من الدستور اللبناني الصادر في عام 1926، والمعدل في عام 1990. ورغم

(1) Blacksell, M. (2006). Op. Cit. Pp 107.

(2) أقرت الفقرة ج بمقدمة الدستور اللبناني لسنة 1926م والمعدل سنة 1990 نتيجة لاتفاق الطائف عام 1989 أن: لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية (مجلس النواب، الدستور اللبناني الصادر في 23 أيار سنة 1926 مع جميع تعديلاته، 2016، مرجع سابق، ص1)، أي أن النظام السياسي في لبنان هو نظام برلماني، تقوم كل مؤسساته على الانتخاب، بمعنى أنها دولة تنتمي للديمقراطيات التمثيلية. ويصف (عبد الله بوحبيب و رغيد الصلح) طبيعة النظام اللبناني وفقًا للدستور المعدل في 1990 بأنه «نظام مركّب وهجين، فلا يمكن وصفه بطبيعة واحدة، أغلبية كانت أم توافقية، فهو يجمع خصائص النظامين - الأغلبية والتوافقية. غير أن أسس التوافقية تتقدم على ركائز نظام الأغلبية في التركيب السياسي اللبناني، خاصة بعد اتفاق الطائف 1989، الذي عزز التوافقية بمنحه الطوائف ضمانات، وتشديده على تقاسم السلطة بين المسيحيين والمسلمين في معزل عن الديموجرافيا». (عبد الله بوحبيب و رغيد الصلح، النظام السياسي في لبنان: تنافس أم توافق؟ في: عصام فارس (مقدمًا)، التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، بيروت، 2013، ص185).

(3) تنص المادة 13 من الدستور اللبناني على أن «حرية إبداء الرأي قولًا وكتابًة، وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون» (مجلس النواب، الدستور اللبناني الصادر في 23 أيار سنة 1926 مع جميع تعديلاته، 2016، مرجع سابق، ص4).

أن القاعدة الأساسية للمشاركة الحزبية Party Participation تقر بأن الانتماء الديني Religious Affiliation لا يُحدد الاتجاهات والأيديولوجيات السياسية للسكان[1]، إلا أن الحياة الحزبية في لبنان[2] تكاد تكون على النقيض من تلك القاعدة؛ لأن ما يسمى حزبًا في لبنان هو في الأغلب يمثل تجمعًا أقرب إلى الشكل الطائفي - الديني منه إلى الشكل الحزبي التعددي المطلق[3]. فمن أبرز ما يتجلى عنه تعدد الطوائف الدينية في لبنان، هو نزوع كل طائفة لإقامة ذراع سياسي لها يحمل اسم حزب، ويكون تعبيرًا عن وعي هذه الطائفة لذاتها ومصلحتها، في مواجهة الطوائف الأخرى.

وبهذا فإن الأحزاب السياسية في الجمهورية اللبنانية تعد تعبيرًا عن النشاط السياسي Political Activity للطوائف الدينية اللبنانية؛ لأن كثيرًا من الأحزاب تتبنى برامج تروج لثقافة الطائفة التي تمثلها[4]، وعليه فإن الأحزاب اللبنانية ليست وحدة

(1) Blacksell, M. (2006). Op. Cit. P 179.

(2) بالرغم من أن الحياة الحزبية في لبنان تتخذ الشكل القانوني، إلا أن الساحة السياسية بالدولة تشهد ظاهرة العائلة السياسية، التي تحفظ استمرار الزعامة العائلية ممثلة في الوجود الشخصي للزعيم ومشاركته الدائمة في الحياة السياسية، ووجود توارث لهذه الشخصية عبر الأجيال، فضلًا عن وجود مؤسسات تؤمن شبكة واسعة من الخدمات برعاية الزعامة العائلية. ومن أهم وأشهر العائلات السياسية اللبنانية التي تتحكم بكثير من الأحزاب عائلات: جنبلاط وأرسلان والأسعد والخازن وفرنجية وسلام وكرامي والصلح وإدة والجميل وغيرها (لبنى بهولي، الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف، 2010، مرجع سابق، ص92-93).

(3) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط 3، ج 5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1996، ص421.

(4) مزابية خالد، الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي - دراسة حالة لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2013، ص29.

متجانسة، ولا تتبني الأيديولوجيات والأهداف ذاتها، فهي تجسد - وعلى مدى عقود - واقع الانقسامات الدينية - الطائفية في الدولة[1]. ويصف Blacksell, M. (2006) مثل هذه الحالة بأنها انقسامات مؤسسية Institutional Cleavages في العملية السياسية بالدولة، محورها الدين وهيكلها تجسده الأحزاب[2].

ويقول البعض: «إن الدين يستطيع أن يؤثر بقوة في العضوية الحزبية وفي مساندة الحزب، بل في كثير من الحالات يعكس اسم الحزب السياسي الانتماء الديني لجمهور الأنصار»[3]. وتماشيًا مع هذا القول وللوقوف على أثر البصمة الدينية على خريطة الأحزاب السياسية وبنيتها في الجمهورية اللبنانية، يُستفاد من البيانات الواردة في الجدول (4) والشكل (20) ما يلي:

- بلغ عدد الأحزاب السياسية في الجمهورية اللبنانية في عام 2019 ما يقرب من 110 حزبًا. وتأتي على قمة هذه الأحزاب تلك التي تتبني أيديولوجيات علمانية Secular Ideologies ولا يغلب عليها طائفة معينة، بل يشترك فيها أعضاء من طوائف شتى، ويصل عددها لنحو 43 حزبًا[4]، تمثل نحو خُمسي الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية اللبنانية، ويُقدر مؤشر المشاركة الحزبية النظري (م م ح ن) في تلك الأحزاب بأكثر من 56.6 ألف نسمة/حزب، محققًا انحراف موجب عن (م م ح ن) على

---

(1) حسام عيتاني، لبنان: الأحزاب السياسية الأدوار والحدود، مجلة الديمقراطية، مج 81، عدد (17)، 2005، ص81.

(2) Blacksell, M. (2006). Op. Cit. P. 85.

(3) Park, C. (1994). Op. Cit. P. 180.

(4) أبرز الأحزاب العلمانية ذات الشعبية والتاريخ في لبنان: الحزب الشيوعي والحزب القومي السوري الاجتماعي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة اليسار الديمقراطي وحركة التجدد الديمقراطي وحركة الشعب (عاصم بدر الدين، الأحزاب العلمانية اللبنانية وواقعها. الحوار المتمدن، عدد (2005)، 2007، ص1).

مستوىٰ الدولة بلغت قيمته 0.02٪، وهو انحراف صغير جدًا يدل علىٰ أن المشاركة الحزبية النظرية في الأحزاب ذات التوجه العلماني يعادل تقريبًا معدل المشاركة الحزبية المفترض نظريًا علىٰ مستوىٰ الدولة. واقعيًا فقد ذكر بدر الدين (2007) «أن التجربة والحياة الحزبية في لبنان أوضحتا أن الأحزاب العلمانية أصبحت لا تلبي رغبات المواطن اللبناني، وأضحي الكثير منها مهجورًا - اسمًا بلا قوىٰ وإيديولوجيةً بلا مؤمنين - لأن العامل الطائفي والتمايز الديني أفقد بعض هذه الأحزاب تنوعها، وجعلها تنضوي تحت لواء الطائفة الأم لزعيم الحزب، والبعض الأخر هجرها أعضاؤها مفضلين أحضان أحزاب طوائفهم الدينية. وبدا هذا الواقع واضحًا في انتقال الكثير من الماركسيين والقوميين والبعثيين إلىٰ أحزاب ذات طابع ديني - ظاهر أو مستتر»[1]. وعليه يمكن القول إن معظم الأحزاب العلمانية في لبنان تعيش حاليًا علىٰ هامش الحياة السياسية اللبنانية، وبالتالي ليس لها تأثير علىٰ اللاندسكيب (المشهد) السياسي بالدولة[2].

- بلغ عدد الأحزاب السياسية التي تمثل طوائف الدين الإسلامي في لبنان نحو 39 حزبًا، تُشكل نحو 35.5٪ من جملة الأحزاب السياسية بلبنان. ويبلغ (م م ح ن) في هذه الأحزاب بنحو 58.8 ألف نسمة/حزب، بما يحقق انحراف موجب عن (م م ح ن) علىٰ مستوىٰ الدولة بلغت قيمته 3.8٪، وهو انحراف يشير إلىٰ أن المشاركة الجماهيرية النظرية في الأحزاب التي تمثل الطوائف الإسلامية تتفوق علىٰ المشاركة الحزبية النظرية علىٰ مستوىٰ لبنان كافة، مما يشير نظريًا إلىٰ رغبة وإقبال المسلمين علىٰ المشاركة السياسية وممارسة النشاط الحزبي. وتتوزع أحزاب الطوائف الإسلامية كما يلي:

---

(1) عاصم بدر الدين، الأحزاب العلمانية اللبنانية وواقعها، الحوار المتمدن، مرجع سابق، ص1-2.

(2) Blacksell, M. (2006). Op. Cit. P 85. Adapted.

جدول (4) التوزيع الديني - الطائفي للأحزاب اللبنانية 2019

الطوائف / الدين		عدد الأحزاب (حزب)	٪ من أحزاب الدين	٪ من أحزاب الدولة	(م م ح ن)(*) (نسمة/حزب)
الإسلام	السُّنَّة	21	53.8	19.1	27172
	الشيعة	8	20.5	7.3	69607
	الدروز	7	18.0	6.4	23898
	العلويون	3	7.7	2.7	17880
المجموع		39	100	35.5	58758
المسيحية	الموارنة	18	64.3	16.4	21450
	الروم الأرثوذكس	3	10.7	2.7	42196
	الروم الكاثوليك	1	3.6	0.9	77536
	الأرمن الأرثوذكس	3	10.7	2.7	17934
	الأرمن الكاثوليك	1	3.6	0.9	12659
	السريان	2	7.1	1.8	4956
المجموع		28	100	25.4	56513
العلمانية		43	100	39.1	56648
الجملة		110	-	100	56635

المصدر: وزارة الإعلام، 2020؛ المعرفة، 2020؛ ويكيبيديا، 2020.

(*) (م م ح ن) هو مؤشر المشاركة الحزبية النظري ويشير إلى متوسط عدد السكان المشاركين في كل حزب، وهذا المؤشر يفترض أن كل سكان الدولة يمارسون العمل الحزبي. ويُحسب هذا المؤشر من المعادلة التالية: $\text{م م ح ن} = \frac{\text{س ط}}{\text{ن ح}}$، حيث (م م ح ن) = مؤشر المشاركة الحزبية النظري، س ط = عدد سكان الطائفة المشاركين في أحزابها، (ن ح) = عدد أحزاب الطائفة.

طريقة حساب (م م ح ن) كالتالي:

1- افترض الباحث نظريًا أن كل السكان في الدولة يشاركون في الأحزاب السياسية بالدولة.

2- افترض الباحث نظريًا أن الوزن النسبي لأحزاب طوائف كل دين من جملة أحزاب الدولة، هي النسبة ذاتها التي تمثل عدد المشاركين من أتباع هذا الدين في أحزاب طوائفه بالنسبة لكل سكان الدولة. ومن العدد الناتج لأتباع كل دين تم حساب عدد المشاركين من كل طائفة في أحزابها وفقًا لنسبتهم من جملة سكان الدولة، وبهذا يكون العدد المتبقي من أتباع كل طائفة وبالتالي من كل دين هم المشاركون في الأحزاب العلمانية (المؤشر من عمل الباحث).

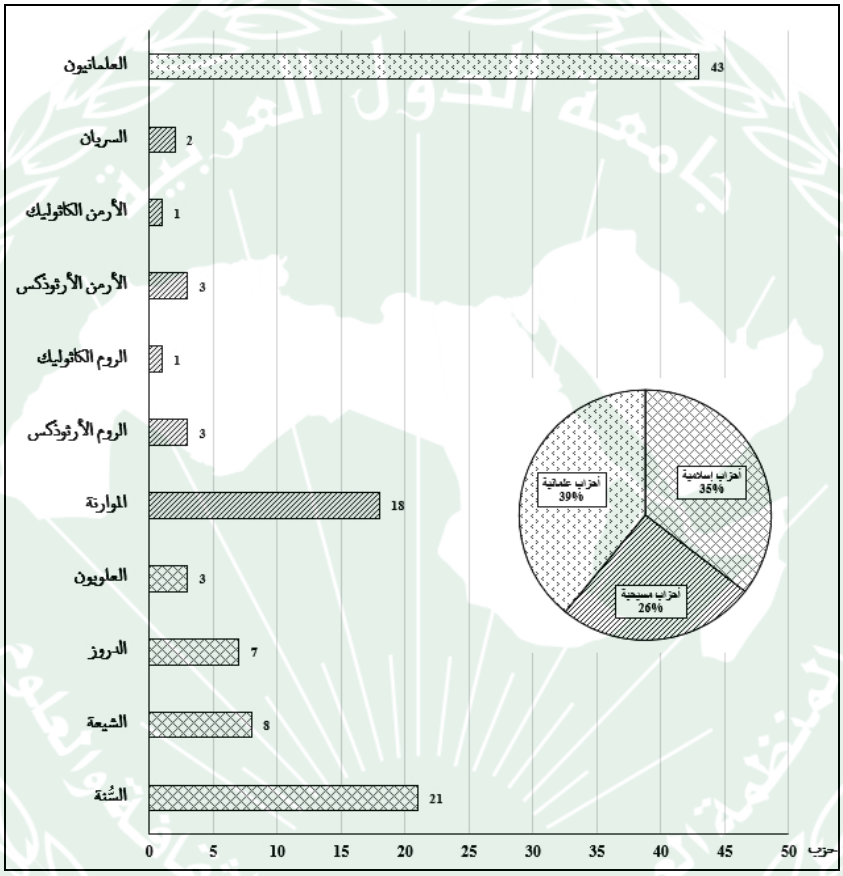

شكل (20) الخريطة الحزبية في لبنان 2019

1- **طائفة أهل السُّنَّة**، وتمتلك على الساحة الحزبية اللبنانية 21 حزبًا[1]، تشكل ما يقرب من 54٪ من جملة الأحزاب السياسية التي تمثل المسلمين، كما أن أحزاب أهل السُّنَّة تمثل نحو خُمس الأحزاب السياسية في لبنان. وقد بلغ (م م ح ن) في أحزاب أهل السُّنَّة نحو 27.2 ألف نسمة/حزب، محققًا انحرافًا سالبًا عن (م م ح ن) للمسلمين

(1) أهم أحزاب السُّنَّة ذات الشعبية: حزب المستقبل وجبهة العمل الإسلامي وحزب الاتحاد وحزب الحوار الوطني وحزب التحرير (نسيم ضاهر، عن الأحزاب والدولة في لبنان، 2008، مرجع سابق)؛ (وزارة الإعلام، الأحزاب اللبنانية، 2020: access www.ministryinfo.gov.lb/666 on March, 10, 2020).

بلغ -53.8٪، وانحرافًا سالبًا عن (م م ح ن) على مستوى الدولة بلغت قيمته -52٪، وهو انحراف يدل على أن مؤشر المشاركة الحزبية لأهل السُّنَّة بلبنان مؤشر متدنٍ جدًا مقارنة بمعدل المشاركة الحزبية النظري على مستوى الدولة. ويرجع تدني مؤشر المشاركة الحزبية النظري لطائفة أهل السُّنَّة إلى كثرة عدد الأحزاب التي تنتمي لهذه الطائفة مقارنة بعدد أتباعها.

2- **طائفة الشيعة**، يمثلها بالبنية الحزبية اللبنانية 8 أحزاب فقط[1]، تعادل نحو ثُلث عدد أحزاب أهل السُنة، وتشكل ما يزيد عن خُمس عدد الأحزاب السياسية التي تمثل المسلمين بلبنان، وما يزيد عن 7.3٪ من جملة الأحزاب على مسرح الحياة السياسية اللبنانية. وقد سجل (م م ح ن) في الأحزاب الممثلة للشيعة أكثر من 69.6 ألف نسمة/حزب، محققًا انحرافًا موجبًا عن (م م ح ن) للمسلمين بلغ نحو 18.5٪، وانحرافًا موجبًا عن (م م ح ن) بالدولة بلغت قيمته نحو 23٪، وهو انحراف يشير إلى ارتفاع معدل المشاركة الحزبية النظري للشيعة بلبنان مقارنة بالمشاركة الحزبية النظري على مستوى الدولة. ويعود ارتفاع معدل قيمة المشاركة الحزبية النظري بأحزاب الطائفة الشيعية إلى قلة عدد أحزاب الطائفة مقارنة بعدد المنتمين للطائفة.

3- **طائفة الدروز**، تمتلك 7 أحزاب فقط[2] من التركيبة الحزبية في لبنان، يعادلوا ثُلث عدد أحزاب أهل السُّنَّة، ويماثلوا تقريبًا عدد أحزاب الشيعة. وتزن أحزاب طائفة الدروز بين الأحزاب السياسية التي تمثل المسلمين نسبة تقدر بنحو

---

(1) أشهر أحزاب الشيعة: حركة أمل وحزب الله والتيار الشيعي الحر. ويعد حزب الله أنشط الأحزاب ذات المرجعية الدينية، فهو الفاعل الأكبر على الساحة السياسية اللبنانية بجانب نشاطه العسكري (نسيم ضاهر، عن الأحزاب والدولة في لبنان، دار النهار، بيروت، 2008)؛ (سعد الدين إبراهيم (مشرفًا)، الملل والنحل والأعراق، 2005، مرجع سابق، ص128).

(2) أبرز أحزاب الدروز: الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب النضال اللبناني وحزب الوجود اللبناني (نسيم ضاهر، عن الأحزاب والدولة في لبنان، 2008، مرجع سابق)؛ (وزارة الإعلام، الأحزاب اللبنانية، 2020، مرجع سابق).

18٪، أما الوزن النسبي الذي تحظى به الأحزاب الدرزية على مستوى كل الأحزاب اللبنانية فيقدر بنحو 6.4٪. ويحقق (م م ح ن) في الأحزاب الدرزية قيمة بلغت نحو 23.9 ألف نسمة/حزب، محققًا انحرافًا سالبًا عن (م م ح ن) للمسلمين بلغ -59.3٪، وانحراف سالب عن (م م ح ن) على مستوى الدولة بلغت قيمته -57.8٪، وبهذا يتبين أن المشاركة الحزبية النظري للدروز بلبنان تُعادل أكثر من خمسي معدل المشاركة الحزبية النظري بالدولة، ويرجع ذلك إلى زيادة عدد الأحزاب الدرزية مقارنة بعدد أتباع الطائفة.

4- **طائفة العلويين**، لها ثلاثة أحزاب فقط[1]، تشكل نحو 8٪ من جملة خريطة الأحزاب السياسية التي تمثل المسلمين في لبنان، ونحو 3٪ من جملة الأحزاب السياسية بلبنان . وقد سجل (م م ح ن) في الأحزاب العلوية نحو 17.9 ألف نسمة/ حزب، محققًا انحرافًا سالبًا عن (م م ح ن) للمسلمين بلغ نحو -70٪، وانحرافًا سالبًا عن (م م ح ن) بالدولة بلغت قيمته -68.4٪، وبهذا يتضح أن المشاركة الحزبية النظري للعلويين في لبنان تُعادل نحو ثلث معدل المشاركة الحزبية النظري بالدولة، والسبب في ذلك يعود إلى زيادة عدد الأحزاب مقارنة بعدد أتباع الطائفة في لبنان.

- بلغ عدد الأحزاب السياسية التي تمثل طوائف الدين المسيحي في الجمهورية اللبنانية نحو 28 حزبًا، تشكل ما يزيد عن ربع جملة الأحزاب السياسية بالدولة. ويقدر (م م ح ن) في تلك الأحزاب بما يزيد عن 56.5 نسمة/حزب، وبذلك يحرز (م م ح ن) للأحزاب الممثلة للطوائف المسيحية انحرافًا سالبًا عن (م م ح ن) بالدولة قيمته تقدر بنحو -0.2٪، وهو انحراف متدنٍ للغاية يدل على أن معدل المشاركة النظري في الأحزاب المسيحية يكاد يعادل معدل المشاركة الحزبية النظري بالدولة. وتتوزع الأحزاب السياسية الممثلة للطوائف المسيحية على ست طوائف كالتالي:

(1) أهم أحزاب العلويين في لبنان: الحزب العربي الديمقراطي وحركة الشباب العلوي (وزارة الإعلام، الأحزاب اللبنانية، 2020، مرجع سابق).

1- **طائفة الموارنة**، ينتمي لها 18 حزبًا[1]، تمثل ثلثي أحزاب الطوائف المسيحية، ونحو سدس الأحزاب اللبنانية. وقد سجل (م م ح ن) في أحزاب الموارنة نحو 21.5 ألف نسمة/حزب، محققًا انحرافًا سالبًا عن (م م ح ن) للمسيحيين بلغ نحو -62٪، وانحرافًا سالبًا عن (م م ح ن) بالدولة بلغت قيمته -62٪، وبهذا يتضح أن معدل المشاركة الحزبية النظري للموارنة في لبنان يعادل نحو ثلث معدل المشاركة الحزبية النظري بالدولة، ويرجع سبب انخفاض معدل المشاركة الحزبية النظري للمورانة إلى كثرة عدد أحزاب الموارنة .

2- **طائفة الروم الأرثوذكس**، ينتمي لها ثلاثة أحزاب[2]، تعادل أكثر من عُشر أحزاب الطوائف المسيحية، ونحو 3٪ من جملة الأحزاب اللبنانية. وقد سجل (م م ح ن) بأحزاب الروم الأرثوذكس نحو 42.2 ألف نسمة/حزب، بانحراف سالب عن (م م ح ن) بالدولة بلغت قيمته -25.5٪، وبهذا يتضح أن معدل المشاركة الحزبية النظري للروم الأرثوذكس في لبنان يظهر مشاركة منخفضة تُعادل نحو 4/3 معدل المشاركة الحزبية النظري بالدولة.

3- **طائفة الروم الكاثوليك**، ينتمي لها حزب واحد [3]، وقد سجل (م م ح ن) في هذا الحزب أكثر من 77.5 ألف نسمة/حزب، بانحراف موجب عن (م م ح ن) بالدولة بلغت قيمته 36.9٪، وبهذا يتضح أن معدل المشاركة الحزبية النظري للروم الكاثوليك في لبنان يظهر مشاركة مرتفعة تُعادل نحو 1.4 مرة قدر معدل المشاركة الحزبية النظري بالدولة.

---

(1) أشهر أحزاب الموارنة في لبنان: حزب القوات اللبنانية، وحزب الكتائب، وحزب الوطنيين الأحرار، وحزب المردة، وحزب حراس الأرز، وحزب الكتلة الوطنية (سعد الدين إبراهيم (مشرفًا)، الملل والنحل والأعراق، 2005، مرجع سابق، ص126)؛ (وزارة الإعلام، الأحزاب اللبنانية، 2020، مرجع سابق).

(2) أهم أحزاب الروم الأرثوذكس في لبنان: حزب الأرثوذكس وتكتل المتن الشمالي.

(3) الحزب الذي يمثل الروم الكاثوليك في لبنان حزب التكتل الشعبي.

4- **طائفة الأرمن الأرثوذكس**، يمثلها ثلاثة أحزاب[1]، تشكل أكثر من عُشر أحزاب الطوائف المسيحية، ونحو 3٪ من الأحزاب اللبنانية. وقد سجل (م م ح ن) في أحزاب الطائفة ما يزيد عن 17.9 ألف نسمة/حزب، بانحراف سالب عن (م م ح ن) بالدولة بلغت قيمته أكثر من -68.3٪، وبهذا يتضح أن معدل المشاركة الحزبية النظري للأرمن الأرثوذكس في لبنان يظهر مشاركة منخفضة تُعادل نحو 3/1 معدل المشاركة الحزبية النظري بالدولة.

5- **طائفة الأرمن الكاثوليك**، لها حزب واحد[2]، بلغ (م م ح ن) فيه نحو 12.7 ألف نسمة/حزب، بانحراف سالب عن (م م ح ن) بالدولة بلغت قيمته نحو -77.7٪، وبهذا يتضح أن معدل المشاركة الحزبية النظري للأرمن الكاثوليك في لبنان يظهر مشاركة منخفضة تُعادل أقل من 4/1 معدل المشاركة الحزبية النظري بالدولة.

6- **طائفة السريان**، يمثلها حزبان[3]، يشكلان أكثر من 7٪ من أحزاب الطوائف المسيحية، ونحو 2٪ من جملة الأحزاب اللبنانية. وقد سجل (م م ح ن) في أحزاب طائفة السريان نحو 5 آلاف نسمة/حزب، بانحراف سالب عن (م م ح ن) بالدولة بلغت قيمته نحو -91.3٪، وبهذا يتضح أن معدل المشاركة الحزبية النظري للسريان في لبنان يظهر مشاركة منخفضة جدًا تُعادل أقل من عُشر (8.8٪) معدل المشاركة الحزبية النظري بالدولة.

---

(1) الأحزاب التي تمثل الأرمن الأرثوذكس في لبنان: حزب الهاشناق وحزب الطشناق وحركة اللبنانيين الأرمن الأحرار.

(2) الحزب الذي يمثل الأرمن الكاثوليك في لبنان هو حزب الرمكفار (المعرفة، قائمة الأحزاب السياسية في لبنان، 2020).

(3) الأحزاب السريانية في لبنان: حزب الاتحاد السرياني والتنظيم الأرامي الديمقراطي (المعرفة، قائمة الأحزاب السياسية في لبنان، 2020).

وبعد العرض السابق للأحزاب اللبنانية ذات الطابع الديني (الإسلامي والمسيحي)، والتي تشكل نحو 61٪ من مجموع شجرة الأحزاب السياسية بالدولة، يمكن تفسير كثرة وغزارة هذه الأحزاب وحضورها الطاغي - عددًا وأعضاءً - على الساحة السياسية اللبنانية إلى ما عاشه المواطن اللبناني خلال سنوات الحرب الأهلية (1975-1989) وما بعدها وما يعيشه آنيًا، مما جعل من الأحزاب الدينية مأوىً مناسبًا للمشاركة السياسية للمواطن اللبناني.

الخـاتمة:

بعد اختبار الفروض التي وضعت لدراسة خصائص المُرَكب الجيوديني لسكان لبنان، وآثار هذا المُرَكب على النظام السياسي بالدولة، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

أولًا: تبين عدم صدق الفرضية الأولى؛ لأن الجمهورية اللبنانية تندرج من منظور الجغرافيا السياسية ضمن فئة الدول متعددة الأديان Poly-Religion State، حيث ينقسم المسلمون والمسيحيون بها إلى ثمان عشرة طائفة دينية معترف بها قانونيًا، بجانب عدد من الطوائف الصغيرة غير المعترف بها، ولا توجد غلبة عددية لأية طائفة على الطوائف الأخرى؛ إذ تعد كل طائفة بمفردها أقلية. كما أن الدين في لبنان يشكل مصدرًا للعديد من التوترات وعدم الاستقرار على الساحة السياسية بالدولة، بصفة تكاد تحمل استمرارية تتسم بها لبنان. فمن دراسة الأوزان النسبية لفسيفساء الطوائف الدينية لسكان لبنان، اتضح أن هذه الفسيفساء تتكون من: الموارنة 26.8٪، السُّنَّة 24.2٪، الشيعة 23.5٪، الدروز 8.9٪، الروم الكاثوليك 6.9٪، الروم الأرثوذكس 4.7٪، الأرمن الأرثوذكس 2.4٪، والأرمن الكاثوليك 0.6٪، وباقي الطوائف التي منها السريان الأرثوذكس والسريان الكاثوليك والإنجيليون واللاتين والأقباط وغيرها تمثل 2.0٪.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
معهد البحوث والدراسات العربية

ثانيًا: أثبت الدراسة عدم صدق الفرضية الثانية؛ لأن التوزيع المكاني للطوائف الدينية على صفحة الإقليم اللبناني، يشير إلى التداخل المكاني بين الطوائف؛ إذ تكاد توجد كل الطوائف بكل المحافظات بنسب متباينة، فمن خلال الدراسة تبين الآتي:

– انتشر السُّنَّة بكل المحافظات اللبنانية بنسب متفاوتة، منتجين ثلاثة أقاليم سنية هي: (أ) إقليم التركز السُّني وسكنه أكثر من 10/7 من السُّنَّة، وضم محافظات: عكار ولبنان الشمالي وبيروت والبقاع، ونسبة السُّنَّة بكل منها بنحو 67.4٪ و52٪ و47.6٪ و37.7٪ على الترتيب. (ب) إقليم الظل السُّني وضم نحو ربع السُّنَّة، وشمل محافظتي: جبل لبنان ولبنان الجنوبي، ومثل السُّنَّة في الأولى نحو 9.4٪ وفي الثانية أكثر من 17.1٪. (ج) إقليم الوجود الرمزي السُّني وبه نحو 20/1 من السُّنَّة، وضم الإقليم محافظتي: بعلبك – الهرمل والنبطية، وشكل السُّنَّة بكل منهما نحو 13.3٪ و6.3٪ على التوالي.

– يوجد الشيعة في كل محافظات لبنان بنسب متباينة، مشكلين ثلاثة أقاليم شيعية هي: (أ) إقليم التركز الشيعي، وبه نحو 4/3 من الشيعة، وضم محافظات: النبطية وبعلبك – الهرمل ولبنان الجنوبي، وقُدر الشيعة في كل منها بنحو 80.1٪ و72.3٪ و62.2٪ على التوالي. (ب) إقليم الظل الشيعي، وضم نحو 4/1 من الشيعة، وشمل محافظات: البقاع وبيروت وجبل لبنان، وشكل الشيعة بها نحو 16.7٪ و15.4٪ و9٪ على التوالي. (ج) إقليم الوجود الرمزي الشيعي، وبه نحو 0.7٪ من الشيعة، ضم محافظتي: عكار ولبنان الشمالي، ومثل الشيعة بكل منها 1.1٪ و0.7٪ على الترتيب.

– أوضح توزيع الدروز انتشارهم بست محافظات لبنانية، جاء على رأسها محافظة جبل لبنان، فهي مركز الثقل الدرزي، بها أكثر من 10/9 من الدروز، شكلوا نحو 5/1 من سكان المحافظة. ومثلت محافظات البقاع والنبطية وبيروت نطاق الظل الدرزي؛ إذ

ضمت معًا نحو 8.6٪ من الدروز. وشكلت محافظتا لبنان الجنوبي ولبنان الشمالي نطاق الوجود الرمزي للدروز، فبكل منهما نحو 0.15٪ و0.002٪ من الدروز على الترتيب. وخلت محافظتا بعلبك - الهرمل وعكار من الوجود الدرزي.

- أظهر توزيع العلويين تركز أغلبيتهم في محافظتي لبنان الشمالي وعكار، بكل منها نحو 57٪ وأكثر من 41٪ من الطائفة على التوالي. في حين يوجد العلويون بأعداد صغيرة بمحافظات: جبل لبنان بها 1.6٪، وبيروت بها 0.4٪، وبعلبك - الهرمل بها 0.2٪. واقتصر الوجود العلوي بمحافظتي البقاع والنبطية على أعداد صغيرة جدًا تقدر بأسرة أو أسرتين؛ كما أن محافظة لبنان الجنوبي فقد خلت من العلويين.

- توزَّع الموارنة على كل محافظات لبنان، مشكلين ثلاثة أقاليم مارونية هي: (أ) إقليم التركز الماروني، به أكثر من 6/5 من الموارنة، وضم محافظتي: جبل لبنان ولبنان الشمالي، الأولى بها نحو 10/7 والثانية بها 7/1 من الموارنة. (ب) إقليم الظل الماروني، حاز على نحو 9/1 من الموارنة، وضم محافظات: لبنان الجنوبي وعكار والبقاع، بكل منها نحو 5.5٪ و2.7٪ و2.7٪ من الموارنة على الترتيب. (ج) إقليم الوجود الرمزي الماروني، ضم أكثر من 4٪ من الموارنة، وشمل محافظات: النبطية وبعلبك - الهرمل وبيروت، نصيب كل منها من الموارنة نحو 1.6٪ و1.4٪ و1.3٪ على التوالي.

- بيَّن توزيع الروم الكاثوليك أن محافظات جبل لبنان ولبنان الشمالي وعكار هي إقليم الثقل للطائفة؛ إذ ضم نحو 5/4 منها. ومثلت محافظات بيروت والبقاع والنبطية إقليم الظل للروم الكاثوليك، وشمل نحو 5/1 من الطائفة. وشكلت محافظتا بعلبك - الهرمل ولبنان الجنوبي إقليم الوجود الرمزي للروم الكاثوليك، حيث ضم نحو 0.6٪ من الطائفة. وبالنسبة للروم الأرثوذكس تعد محافظة جبل لبنان إقليم القلب للطائفة، فبه نحو نصف الطائفة. ومثلت محافظات لبنان الجنوبي والبقاع إقليم الظل للروم الأرثوذكس، وبه نحو 37٪ من الطائفة. وشكلت محافظات بيروت وبعلبك - الهرمل

والنبطية ولبنـان الشـمالي وعكار إقليم الأطراف للروم الأرثوذكس، وبه نحو سُدس الطائفة.

– أشـار توزيع الأرمن الأرثوذكس إلى أن تابعي الطـائفة موجودون بكل المحافظات بنسب متفاوتة، ومثلت محافظتا جبل لبنان وبيروت إقليم التركز للطائفة، وضمتا ما يزيد عن 10/9 من الطائفة؛ ويوجد الأرمن الأرثوذكس في بقية المحافظات بشكل رمزي. وكذلك يوجد الأرمن الكاثوليك بكل محافظات لبنان، وشكلت محافظتا جبل لبنان وبيروت إقليم التركز للطائفة، فضمت الأولى نحو 69٪ والثانية نحو 22٪ من الطائفة؛ أما بقية المحافظات تواجد الأرمن الكاثوليك فيها بشكل رمزي.

– أوضح توزيع السريان الكاثوليك بلبنان تركز نحو 98٪ من الطائفة في محافظات بيروت والبقاع وجبل لبنان، وتوزعت النسبة المتبقية من الطائفة على بقية المحافظات بأعداد رمزية، أسرة أو عدة أسر. وأظهر توزيع السريان الأرثوذكس تركزهم بمحافظات بيروت وجبل لبنان والبقاع، فضمت المحافظات الثلاث أكثر من 90.5٪ من الطائفة، في حين يوجد السريان الأرثوذكس ببقية المحافظات في صورة رمزية، قد تكون أسرة أو بضع عشرات من الأسر.

– اتَّسم توزيع البروتستانت باستحواذ محافظتي جبل لبنان وبيروت على أكثر من 10/7 من الطائفة، وتوزع نحو 10/3 من الطائفة على بقية المحافظات بأعداد صغيرة. وتركز غالبية اللاتين بمحافظات بيروت وجبل لبنان والبقاع، فضمت تلك المحافظات نحو 94٪ من طائفة اللاتين؛ وتوزع بقية اللاتين بالمحافظات الأخرى بصورة رمزية لا تتجاوز بضـع عشرات من الأسر. أما طوائف الكلدان والآشـوريين والأقبـاط الأرثوذكس والأقباط الكاثوليك فقد شكلت مجتمعة ما يقرب من 0.3٪ من جملة سكان لبنان، وتركز أكثريتها في محافظات بيروت وجبل لبنان والبقاع، أما وجودهم ببقية المحافظات فهو وجود رمزي بأعداد صغيرة جدًا.

ثالثًا: برهنت الدراسة على صدق الفرضية الثالثة؛ لأن الانتماء الديني في لبنان يلعب دورًا أساسيًّا في تشكيل وبنية السلطة التنفيذية بها، علاوة على أن بنية الحكومية تتأثر مكانيًا بتوزيع الطوائف الدينية على المحافظات اللبنانية. فمن الدراسة تبين الآتي:

– أقرَّ الإطار السياسي الذي وضعه الميثاق الوطني عام 1943 واتفاق الطائف عام 1989 على أن تكون رئاسة الدولة للموارنة، ورئاسة مجلس الوزراء للسُّنة، ونيابة رئاسة مجلس الوزراء للروم الأرثوذكس، مع توزيع الحقائب الوزارية بالحكومة اللبنانية على المسيحيين والمسلمين بنسبة 1 : 1.

– بلغ عدد الحكومات التي تشكلت في لبنان منذ الاتفاق على الميثاق الوطني عام 1943 وحتى عام 2020 ستًّا وسبعين حكومة، بمعدل بلغ حكومة واحدة/العام. وقام على رئاسة الجمهورية اللبنانية خلال الفترة ذاتها اثنا عشر رئيسًا، بمتوسط فترة حكم لكل رئيس بلغت ست سنوات، ومتوسط عدد حكومات في عهد كل رئيس بلغ ست حكومات.

– توزَّعت الخمس عشرة حقيبة وزارية التي ينالها المسلمون على طوائف السُّنَّة والشيعة والدروز بنسبة 2: 2: 1. وبلغ (م ن و) للسُّنة نحو -17.4٪ وللشيعة نحو -14.9٪، وللدروز نحو 12.4٪، وبهذا يلزم لطائفتي السُّنَّة والشيعة أن يزيد عدد حقائب كل منهما حقيبة واحدة، وتصبح سبعًا بدلًا من ست، وينبغي أن يقل عدد حقائب الدروز من ثلاث إلى اثنتين.

– تتوزَّع الحقائب الوزارية الخمس عشرة التي تُخصص للمسيحيين على الطوائف المسيحية الخمس الرئيسة – الموارنة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس والأرمن الكاثوليك – وبلغ (م ن و) للموارنة – 25.4٪، وللروم الأرثوذكس 185٪، وللروم الكاثوليك 45٪، وللأرمن الأرثوذكس 36٪، وللأرمن

الكاثوليك 450٪؛ لذا ينبغي زيادة حقائب الموارنة لتصبح سبعًا بدلًا من ست، وأن تقل حقائب الروم الأرثوذكس إلى اثنتين بدلًا من أربعة، وتقل حقائب الروم الكاثوليك إلى اثنتين بدلًا من ثلاثة، وأن تنال طائفتا الأرمن حقيبة واحدة فقط.

رابعًا: أثبتت الدراسة صدق الفرضية الرابعة؛ لأن بنية السلطة التشريعية - البرلمان - في الجمهورية اللبنانية تقوم على الانتماء الديني للسكان. فمن الدراسة اتضح الآتي:

- أقرَّ الميثاق الوطني عام 1943 واتفاق الطائف عام 1989 أن يكون رئيس مجلس النواب من الشيعة، ونيابة رئاسة مجلس النواب من الروم الأرثوذكس، مع توزيع مقاعد مجلس النواب - 128 مقعدًا - بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، بنسبة 1 : 1، وهي النسبة التي أقرتها المادة 24 من الدستور اللبناني المعدل في عام 1990.

- سجَّلت (ن ت ب ط) للمسلمين 87.1٪، دالة على أن نسبة المقاعد النيابية للمسلمين أقل من نسبتهم السكانية بما يزيد عن 8/1، لذا ينبغي أن تُصبح مقاعد المسلمين 73 مقعدًا بدلًا من 64 مقعدًا، وأكد ذلك زيادة (م وم) للمسلمين عن المؤشر ذاته بالدولة بنحو 15.6٪. وعلى الجانب الآخر سجلت (ن ت ب ط) للمسيحيين نحو 117.4٪، مشيرة إلى أن نسبة المقاعد النيابية للمسيحيين أكبر من نسبتهم السكانية بأكثر من 7/1، وعليه ينبغي أن تصبح مقاعد المسيحيين 55 مقعدًا بدلًا من 64 مقعدًا، وأكد ذلك نقص (م وم) للمسيحيين عن المؤشر نفسه بالدولة بنحو 15٪.

- بلغت (ن ت ب ط) للسُّنة نحو 87.2٪، مشيرة إلى أن عدد مقاعد السُّنَّة ينبغي أن يصبح 31 مقعدًا بدلًا من 27 مقعدًا. وتوزعت مقاعد السُّنَّة على محافظة لبنان الشمالي ثمانية مقاعد، ومحافظة بيروت ستة مقاعد، ومحافظة البقاع ومحافظة عكار لكل منهما ثلاثة مقاعد، ومحافظة جبل لبنان ومحافظة لبنان الجنوبي ومحافظة بعلبك - الهرمل لكل منها مقعدان، ومحافظة النبطية مقعد واحد.

– رصدت (ن ت ب ط) للشيعة نحو 89.8٪، مبينة أن الشيعة في حاجة لزيادة مقاعدهم البرلمانية لتصبح 30 مقعدًا بدلًا من 27 مقعدًا. وتوزعت مقاعد الشيعة على محافظة النبطية ثمانية مقاعد، ومحافظة لبنان الجنوبي ومحافظة بعلبك – الهرمل لكل منهما ستة مقاعد، ومحافظة جبل لبنان ثلاثة مقاعد، ومحافظة بيروت ومحافظة البقاع لكل منهما مقعدان، ولا تحصل محافظتا عكار ولبنان الشمالي على أية مقاعد للشيعة.

– حقَّقت (ن ت ب ط) للدروز نحو 70.2٪، مثبتةً أنه يلزم زيادة مقاعد الدروز إلى أحد عشر مقعدًا بدلًا من ثمانية مقاعد. وتوزعت مقاعد الدروز على أربع محافظات هي: محافظة جبل لبنان خمسة مقاعد، ومحافظة بيروت ومحافظة البقاع ومحافظة النبطية لكل منها مقعد واحد فقط. وبلغت (ن ت ب ط) للعلويين نحو 195٪، مقرةً أنه يجب أن يصبح للعلويين مقعد واحد بدلًا من مقعدين. وتوزعت مقاعد العلويين على محافظتي لبنان الشمالي وعكار لكل منهما مقعد واحد.

– سجَّلت (ن ت ب ط) للموارنة نحو 99.6٪، موضحة أن نسبة مقاعد الموارنة في البرلمان تعادل تقريبًا نسبتهم السكانية، فهم لا يحتاجون زيادة أو نقص مقاعدهم البرلمانية. وتوزعت مقاعد الموارنة على محافظة جبل لبنان تسعة عشر مقعدًا، ومحافظة لبنان الشمالي ثمانية مقاعد، ومحافظة البقاع ومحافظة لبنان الجنوبي لكل منهما مقعدين، ومحافظة بيروت ومحافظة عكار ومحافظة بعلبك الهرمل لكل منها مقعد واحد، وتخلو محافظة النبطية من مقاعد الموارنة.

– دوَّنت (ن ت ب ط) للروم الأرثوذكس نحو 233٪، دالة على ضرورة نقص مقاعد الروم الأرثوذكس لتصبح ستة مقاعد بدلًا من أربعة عشر مقعدًا. وتوزعت مقاعد الروم الأرثوذكس على محافظة لبنان الشمالي أربعة مقاعد، محافظة جبل لبنان

ثلاثة مقاعد، ومحافظات بيروت والبقاع وعكار لكل منها مقعدان، محافظة النبطية مقعد واحد فقط، وتخلو محافظتي لبنان الجنوبي وبعلبك - الهرمل من مقاعد للطائفة.

- سجَّلت (ن ت ب ط) للروم الكاثوليك نحو 90.6٪، مبرهنةً على أن الطائفة تحتاج زيادة مقاعدها بالبرلمان لتصبح تسعة بدلًا من ثمانية. وتوزعت مقاعد الروم الكاثوليك على محافظات البقاع ولبنان الجنوبي وجبل لبنان فلكل منها مقعدان، ومحافظتا بيروت وبعلبك - الهرمل بكل منها مقعد واحد فقط، أما محافظات لبنان الشمالي وعكار والنبطية لا تحوز أية مقاعد نيابية لهذه الطائفة.

- رصدت (ن ت ب ط) للأرمن الأرثوذكس نحو 160.5٪، معبرة عن ضرورة أن تقل مقاعد الطائفة لتصبح ثلاثة بدلًا من خمسة. وتوزعت مقاعد الأرمن الأرثوذكس على محافظة بيروت ثلاثة مقاعد، ومحافظتا جبل لبنان والبقاع لكل منهما مقعد واحد. ورصدت (ن ت ب ط) للأرمن الكاثوليك نحو 130٪ وللبروتستانت نحو 181.4٪، موضحة أن الطائفتين ينالان عدد مقاعد أكبر من نسبتهما السكانية بالدولة، لذا ينبغي أن يمثل الطائفتين مقعد واحد فقط، ويجب أن يكون هذا المقعد بالتناوب بين الطائفتين كل دورة برلمانية. وسجلت (ن ت ب ط) لبقية الطوائف المسيحية - التي هي في عداد الأقليات - نحو 105٪، دالة على أن نصيب هذه الطوائف من المقاعد يعادل تقريبًا نسبتهم السكانية، ويخصص لها جميعًا مقعد واحد، وهو من نصيب محافظة بيروت.

خامسًا: أثبتت الدراسة صدق الفرضية الخامسة؛ لأن المشهد الحزبي في الجمهورية اللبنانية يقوم على الطائفية الدينية، فغالبية الأحزاب السياسية اللبنانية تمثل تجمعات أقرب إلى الشكل الطائفي الديني، كما أن الأحزاب تعد تعبيرًا عن النشاط السياسي للطوائف الدينية اللبنانية؛ فمن الدراسة اتضح الآتي:

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

– بلغ عدد الأحزاب العلمانية في لبنان نحو 43 حزبًا، شكلت نحو 5/2 من أحزاب لبنان، محققة (م م ح ن) عادل تقريبًا (م م ح ن) على مستوى الدولة؛ وقد أوضحت الممارسة الواقعية أن الكثير من هذه الأحزاب أضحى مهجورًا، بسبب الطائفية الدينية التي جعلت الكثير من الماركسيين والقوميين والبعثيين ينتقلون إلى أحزاب ذات طابع ديني، مما جعل الأحزاب العلمانية تفقد الكثير من تأثيرها على اللاندسكيب السياسي بالدولة.

– امتلكت طوائف الدين الإسلامي في لبنان نحو 39 حزبًا سياسيًا، شكلت نحو 35.5٪ من أحزاب بالدولة، وحققت انحرافًا موجبًا عن (م م ح ن) بالدولة بلغ نحو 3.8٪، مبرهنةً على أن معدل المشاركة النظري في أحزاب الطوائف الإسلامية يتفوق على معدل المشاركة الحزبية النظري على مستوى لبنان كافة. وتوزعت الأحزاب السياسية التي تمثل الطوائف الإسلامية في لبنان على النحو التالي:

1- حاز السُّنَّة على واحد وعشرين حزبًا سياسيًا، وزنت نحو خُمس الأحزاب اللبنانية؛ ورصد (م م ح ن) للسُّنة انحرافًا سالبًا عن (م م ح ن) على مستوى الدولة بقيمة بلغت -52٪، دالةً على تدني المشاركة الحزبية للسُّنة بلبنان، التي عادلت نحو نصف معدل المشاركة الحزبية النظري على مستوى الدولة، ومرجع ذلك هو كثرة عدد أحزاب السُّنَّة بالنسبة لعدد أتباعها.

2- نال الشيعة ثمانية أحزاب سياسية، عادلت ما يزيد عن 7.3٪ من أحزاب الدولة؛ وسجل (م م ح ن) للشيعة انحرافًا موجبًا عن (م م ح ن) بالدولة قيمة بلغت نحو 23٪، مشيرةً إلى ارتفاع المشاركة الحزبية لشيعة لبنان، والتي تزن مرة وربع المرة قدر المشاركة الحزبية النظري بالدولة، والسبب في ذلك هو قلة عدد أحزاب الشيعة مقارنة بعدد المنتمين لها.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

3- سطر الدروز سبعة أحزاب سياسية، شكلت نحو 6.4٪ من أحزاب الدولة، ودون (م م ح ن) للدروز انحرافًا سالبًا عن (م م ح ن) على مستوى الدولة بلغت قيمته -57.8٪، مثبتةً تدني المشاركة الحزبية للدروز والتي تزن أكثر من خمسي معدل المشاركة الحزبية النظري بالدولة، ويعود ذلك إلى زيادة عدد الأحزاب الدرزية مقارنة بعدد أتباع الطائفة.

4- امتلك العلويون ثلاثة أحزاب، مثلت نحو 3٪ من أحزاب الدولة، وسجل (م م ح ن) للعلويين انحرافًا سالبًا عن (م م ح ن) بالدولة بلغت قيمته -68.4٪، موضحةً أن المشاركة الحزبية للعلويين عادلت نحو ثلث معدل المشاركة الحزبية النظري بالدولة، وذلك لزيادة عدد أحزاب الطائفة بالنسبة لتباعيها.

- حازت طوائف الدين المسيحي بلبنان على نحو ثمانية وعشرين حزبًا، شكلت ما يزيد عن ربع أحزاب الدولة، وأحرزت انحرافًا سالبًا عن (م م ح ن) بالدولة بلغ نحو -0.2٪، مشيرًا على أن معدل المشاركة النظري في الأحزاب المسيحية يعادل تقريبًا معدل المشاركة الحزبية النظري بالدولة. وتوزعت الأحزاب السياسية للمسيحيين على الطوائف كما يلي:

1- مثَّل الموارنة على الساحة الحزبية ثمانية عشر حزبًا، وزنت نحو سدس أحزاب الدولة، منحت الطائفة انحرافًا سالبًا عن (م م ح ن) بالدولة قيمته -62٪، مبرهنـة على أن معدل المشاركة الحزبية النظري للموارنة عادل ثلث معدل المشاركة الحزبية النظري بالدولة، وذلك نتيجة لكثرة عدد أحزاب الموارنة بالنسبة لتابعيها.

2- حاز الروم الأرثوذكس ثلاثة أحزاب، وزنت نحو 3٪ من أحزاب الدولة، محققة انحرافًا سالبًا عن (م م ح ن) بالدولة بلغت قيمته -25.5٪، دالةً على أن معدل المشاركة الحزبية النظري للروم الأرثوذكس وزن نحو 4/3 معدل المشاركة الحزبية

النظري بالدولة. ومثل الروم الكاثوليك على الساحة الحزبية حزب واحد فقط، ومنح الطائفة انحرافًا موجبًا عن (م م ح ن) بالدولة قيمته بلغت 36.9٪، مبينةً أن معدل المشاركة الحزبية النظري للروم الكاثوليك عادل نحو 1.4 مرة قدر معدل المشاركة الحزبية النظري بالدولة.

3- امتلك الأرمن الأرثوذكس ثلاثة أحزاب، شكلت نحو 3٪ من أحزاب الدولة، مسجلة انحرافًا سالبًا عن (م م ح ن) بالدولة بلغ -68.3٪، موضحًا أن معدل المشاركة الحزبية النظري للأرمن الأرثوذكس وزن نحو 3/1 معدل المشاركة الحزبية النظري بالدولة. وللأرمن الكاثوليك حزب واحد، حقق للطائفة انحرافًا سالبًا عن (م م ح ن) بالدولة بلغ -77.7٪، موضحًا أن معدل المشاركة الحزبية النظري للأرمن الكاثوليك وزن أقل من 4/1 معدل المشاركة الحزبية النظري بالدولة.

4- حاز السريان في لبنان حزبين سياسيين، شكلا نحو 2٪ من أحزاب الدولة، وسجل (م م ح ن) للسريان انحرافًا سالبًا عن (م م ح ن) بالدولة بنحو -91.3٪، موضحًا أن معدل المشاركة الحزبية النظري للسريان تُعادل أقل من عُشر معدل المشاركة الحزبية النظري بالدولة.

❋

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

الملاحق

ملحق (1)

كثافة السكان في لبنان عام 2019

م	المحافظة	المساحة[1]		السكان[2]		كثافة السكان
		كم^2	٪	ألف نسمة	٪	(نسمة/كم^2)
1	بيروت	19.8	0.02	341.7	7.06	17257.6
2	جبل لبنان	1958	18.78	2032.6	41.97	1038.1
3	لبنان الشمالي	1236	11.87	637.9	13.17	516.1
4	عكار	788	7.55	324.0	6.69	411.2
5	بعلبك - الهرمل	3009	28.79	245.1	5.06	81.5
6	البقاع	1454	13.95	297.7	6.15	204.7
7	النبطية	1058	10.15	379.2	7.83	263.9
8	لبنان الجنوبي	929.2	8.89	584.4	12.07	628.9
	المجموع	10452	100	4842.5	100	463.3

Source: (1) Ministry of Environment, 2001. 11; UNHCR, et al. 2015a, 1; UNHCR, et al. 2015b, 1.
(2) CAS; et al, 2020, 18-19.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

ملحق (2)

التوزيع المكاني للطوائف الدينية في لبنان 2019 (نسمة)

	المحافظة / الدين - الطائفة	بيروت	جبل لبنان	لبنان الشمالي	عكار	بعلبك - الهرمل	البقاع	النبطية	لبنان الجنوبي	الجملة
الإسلام	السُّنَّة	162649	191064	331899	218376	32574	112233	23890	99932	1172617
	الشيعة	52622	180901	4593	3402	179511	49567	303739	363497	1137832
	الدروز	3142	394325	13	-	-	20512	13651	877	432520
	العلويون	171	610	22327	16200	69	6	8	-	39391
المسيحية	الموارنة	17427	896377	192901	35348	17990	35307	20098	70712	1298160
	الروم الكاثوليك	30753	140249	78462	47369	1765	25185	12134	158	336075
	الروم الأرثوذكس	14010	107728	3189	2203	12990	40547	4171	43246	228084
	الأرمن الكاثوليك	6492	20326	447	39	5	1816	34	351	29510
	الأرمن الأرثوذكس	32462	75206	1276	32	88	8187	76	1753	119080
	السريان الكاثوليك	4442	2033	51	26	5	2620	8	117	9302
	السريان الأرثوذكس	3759	1423	510	10	24	595	8	58	6387
	البروتستانت	5809	10163	1276	680	44	1727	1138	1816	22653
	اللاتين	3759	4065	319	23	24	566	19	175	8950
	أخرى	2905	8130	638	292	10	2411	227	292	14905
الجملة		341700	2032600	637900	324000	245100	297700	379200	584400	4842500

المصدر: حوراني، 1976، 99؛ أبو القاسم، 2015، 63؛ وزارة الداخلية والبلديات، 2018؛ CAS, 2020, 18-19; Humud, 2017; Hourani, 1947, 63.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

المصادر والمراجع

أولًا- العربية:

- أندرو إدجار و بيتر سيدجويك، موسوعة النظرية الثقافية: المفاهيم والمصطلحات الأساسية، ترجمة: هناء الجوهري، العدد (1357)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009.
- ألبرت حوراني، الطائفية والطوائف في لبنان، شؤون فلسطينية، العدد (60)، 1976.
- إليزابيث بيكارد و ألكسندر رامسبوثام، بناء السلام والصمود من أجل لبنان، المجلة الدولية لمبادرات السلام، العدد (24)، 2012.
- إيرك فرادي وآخرون، أطلس لبنان: الأرض والمجتمع، ترجمة: محمد الديبات وآخرون. المجلس الوطني للبحوث العلمية، بيروت، 2012.
- بيير روندو، الطوائف في الدولة اللبنانية، ترجمة: إلياس عبود، مؤسسة دار الكتاب الحديث، بيروت، 1984.
- حاتم بخيت، قوى الصراع السياسي في لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، 1991.
- حارث غنيمة، البروتستانت والإنجيليون في العراق، مطبعة الناشر المكتبي، بغداد، 1998.
- حسام عيتاني، لبنان: الأحزاب السياسية الأدوار والحدود، مجلة الديمقراطية، مجلد 81، عدد (17)، 2005.
- حسن سيد أبو العينين، لبنان دراسة في الجغرافيا الطبيعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
- خالد مزابية، الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي - دراسة حالة لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2013.
- دافيد سوفير، جغرافية الأديان، ترجمة: أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، بيروت، 1990.
- رضا سليم، الجغرافيا السياسية للعراق - دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 2008.
- رئاسة مجلس الوزراء اللبناني، الحكومات السابقة والبيانات الوزارية، 2020:
http://www.pcm.gov.lb/arabic/charts.aspx?pageid=266 Access on January, 5, 2020.
- رئاسة مجلس الوزراء اللبناني، الحكومة الخامسة والسبعين: ثاني حكومة في عهد فخامة الرئيس ميشال عون، 2020:
http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=17227 Access on January, 5, 2020.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

- زياد ماجد، الديمقراطية التوافقية والتمثيل السياسي في لبنان: بين الاحتضار وإصلاح النظام الانتخابي، المجلة الدولية لمبادرات السلام، العدد (24)، 2012.
- سعد الدين إبراهيم (مشرفًا)، الملل والنحل والأعراق، التقرير السنوي الثامن، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 2005.
- سعد سعدي، معجم الشرق الأوسط: العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن، دار الجيل، بيروت، 1998.
- الشهرية، الوزارات السيادية إقطاعيات لزعماء الطوائف الكبرىٰ، الاثنين 23 كانون الثاني 2017: http://monthlymagazine.com/ar-article-desc_4298. Access on November, 10, 2019.
- عاصم بدر الدين، الأحزاب العلمانية اللبنانية وواقعها. الحوار المتمدن، عدد (2005)، 2007: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=105667&r=0 access 0n January, 10, 2020
- عبد الله بوحبيب و رغيد الصلح، النظام السياسي في لبنان: تنافس أم توافق؟ في: عصام فارس (مقدمًا)، التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، بيروت، 2013.
- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1996.
- فواز طرابلسي، الطبقات الاجتماعية في لبنان: إثبات وجود، مؤسسة هينرش بول، مكتب الشرق الأوسط، بيروت، 2013.
- كرم كرم، اتفاق الطائف: نظام جديد وإطار قديم، المجلة الدولية لمبادرات السلام، العدد (24)، 2012.
- لبنىٰ بهولي، الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف: بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير - بسكرة، 2010.
- مجلس النواب، الدستور اللبناني الصادر في 23 أيار سنة 1926 مع جميع تعديلاته، بيروت، 2016: https://www.lp.gov.lb/backoffice/uploads/files.pdf access on December, 13, 2019
- مجلس النواب، قانون انتخاب أعضاء المجلس النيابي، بيروت، 1950: https://www.lp.gov.lb/Resources/Files/eac02b48-a903-4c3b-89e9-df401f382f4b.pdf. Access on November, 15, 2019.
- مجلس النواب، قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب، بيروت، 2017: https://www.lp.gov.lb/Resources/Files/eac02b48-a903-4c3b-89e9-df401f382f4b.pdf. Access on November, 15, 2019.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، القاهرة، 1994.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
معهد البحوث والدراسات العربية
عضو اتحاد الجامعات العربية

- محمود أبو القاسم، التهديدات المتصاعدة - المأزق السياسي للمسيحيين في لبنان، آفاق سياسية، العدد (20)، 2015.
- مصطفى النشار، مفهوم الدين وتصنيف الأديان: التحليل العلمي والرؤى الفلسفية، الاستغراب، العدد (13)، 2018.
- مطرانية جبيل المارونية، نصوص المجمع البطريركي الماروني،الملف الأول: هوية الكنيسة المارونية ودعوتها ورسالتها، (د.ن):
http://www.jbeileparchy.org/home/index.php?option=com_content&view=article&id=81%3Amajma3marouni&catid=36%3A2008-12-19-08-36-17&Itemid=11&lang=en
- المعرفة، قائمة الأحزاب السياسية في لبنان، 2020:
www.marefa.org access on March, 12, 2020
- نسيم ضاهر، عن الأحزاب والدولة في لبنان، دار النهار، بيروت، 2008.
- وزارة الإعلام، الأحزاب اللبنانية، 2020:
www.ministryinfo.gov.lb/666 access on March, 10, 2020
- وزارة الداخلية والبلديات، قاعدة بيانات الناخبين بالدوائر اللبنانية 2018. بيروت 2018:
www. Elections.gov.lb/access on January, 12, 2019.
- ويكيبيديا، الأحزاب السياسية في لبنان، 2018:
https://arz.wikipedia.org/wiki access on March, 12, 2020

ثانيًا- الأجنبية:

- Anderson, E.; Anderson, L. (2010). An atlas of Middle Eastern affairs. London: Rout ledge.
- Blacksell, M. (2006). Political geography. London: Routledge.
- Central Administration of Statistics (CAS) (2010). Statistical yearbook. Beirut
- ————————; et al (2020). Labour force and household living conditions survey 2018-2019. Lebanon. Beirut.
- Cohen, S.; Rosenthal, L. (1971). A geographical model for political systems analysis. Geographical Review, 61:1, 5-31.
- Farah, C. (1995). Maronites. In J. Middelton; A. Rassam (eds.) Encyclopedia of world culture: Africa and the Middle East (pp. 218-220). Vol. IX. London: Prentice Hall International.
- Flinn, K. (2007). Encyclopedia of Catholicism. New York: Facts On File, Inc.
- Guido, B.; et al. (2003). Dictionary of race, ethnicity and culture. London: SAGE Publications.
- Glassner, M.; De Blij, H. (1980). Systematic political geography, 3rd edition. N.Y: John Willey & Sons.
- Glassner, M.; Fahrer, C. (2004). Political geography. New Yourk: John Wiley & Sons.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

- Humud, C. (2017). Lebanon. Washington DC: Congressional Research Service.
- Hourani, A. (1947). Minorities in the Arab world. London: Oxford university press.
- Jones, M. (2004). An introduction to political geography: space, place and politics. London: Routledge.
- Park, C. (1994). Sacred worlds: an introduction to geography and religion. London: Rout ledge.
- Short, J. (1993). An introduction to political geography. 2nd. London: Rout ledge.
- Stump, R. (2008). The geography of religion: faith, place, and space. Lanham: Rowman & Littlefield publishers, Inc.
- Ministry of Environment (2001). Lebanon State of the Environment Report. Beirut.
- UNHCR, et al. (2015a). Baalbek-Hermel Governorate Profile. Beirut.
- ———————. (2015b). Akkar Governorate Profile. Beirut.

● ○ ●

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية